المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (215) - الجزء (1) - السّنة (59) - رجب 1447هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٥) - الجزء (١) - السَّنة (٥٩) - رجب ١٤٤٧هـ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

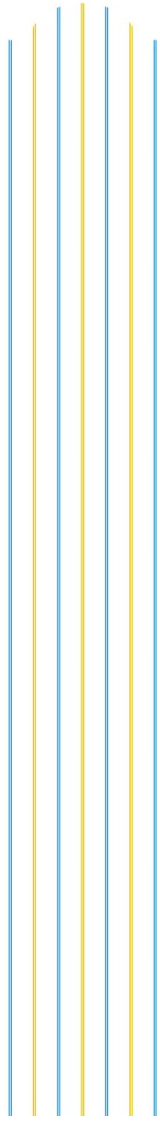

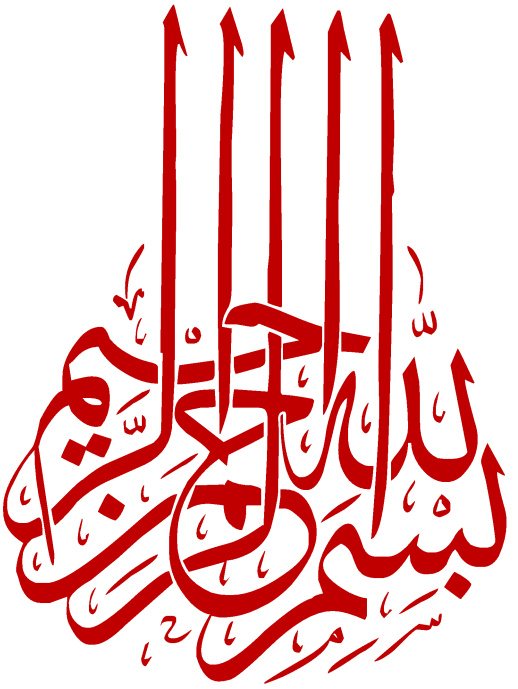
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات:

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير عبر منصة المجلة:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ. د/ فيصل بن جميل غزاوي
إمام وخطيب المسجد الحرام، والأستاذ بقسم القراءات بجامعة أُمِّ القرى (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء

معالي أ. د/ سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

أ. د/ إسماعيل لطفي جافاكيا
رئيس جامعة فطاني بتايلاند

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ القراءات بمعهد محمد السَّادس للقراءات بالمغرب

أ. د/ غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت بالعراق (سابقًا)

أ. د/ نجم عبد الرحمن خلف
أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا (سابقًا)

هيئة التحرير

أ.د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ.د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ.د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ.د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ.د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ.د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ.د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عيد الجربوعي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ القانون الخاص بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)
د/ نايف بن جبر السلمي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألَّا يتجاوز البحث (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
١٢- يُرسل الباحث على منصة المجلة المرفقات الآتية:
البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
١-	اختيارات الحافظ ابن حجر العسقلاني في توجيه القراءات من خلال كتابه: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» - جمعًا ودراسةً - د/ عبد العزيز بن الحسين محمد الأمين الشنقيطي	١١
٢-	حرف الخاء في خلاف القراء د/ خليل بن أحمد بن أحمد المرضاحي	٦٣
٣-	التنغيم في قراءة القرآن الكريم برفع الصوت وخفضه (القرون الستة الأولى للهجرة أنموذجًا) د/ محمد ايت عمران	١٢٣
٤-	السبب والمسبب عند المفسرين - دراسة نظريَّة تطبيقيَّة - د/ مشاعل بنت سعد الحقباني	١٧٩
٥-	لازم فائدة الخبر في كتاب التَّحرير والتَّنوير - دراسة نظريَّة تطبيقيَّة- د/ خديجة عصام ريحان - د/ زينب عصام ريحان	٢٣٥
٦-	توظيف مقاصد الآيات القرآنيَّة في التَّفسير عند ابن عطيَّة الأندلسيِّ في تفسيره (المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) مصطفى أكرم مكي قاسم	٢٨٩
٧-	مصطلح "لا يكاد يُعرف" عند الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - دراسة استقرائيَّة تطبيقيَّة - د/ فرحان بن خلف بن فرحان العنزي	٣٥١
٨-	مشكلات البحث في كتب المؤتلف والمختلف والحلول المقترحة لها د/ عمر أحمد محمد الزين	٤١٣

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مشكلات البحث في كتب المؤتلِف والمختلِف والحلول المقترحة لها

Challenges of Research in the Books of Al-Mu'talif wa Al-Mukhtalif and Proposed Solutions

إعداد:

د/ عمر أحمد محمد الزين

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان

Prepared by:

Dr. Omer Ahmed Mohammed Al-Zain

Assistant Professor in the department of Hadith and it's Sciences University of the Holy Qur'an and Islamic Sciences, Omdurman

Email: Wadalzain00@hotmail.com

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/01/20		2025/06/26

نشر البحث
A Research publication
December 2025 - رجب ١٤٤٧هـ
DOI:10.36046/2323-059-215-008

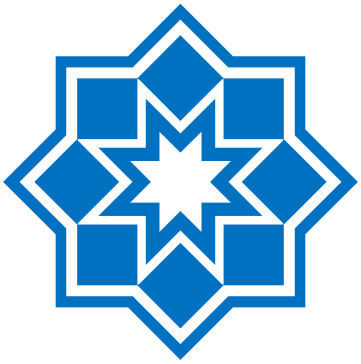

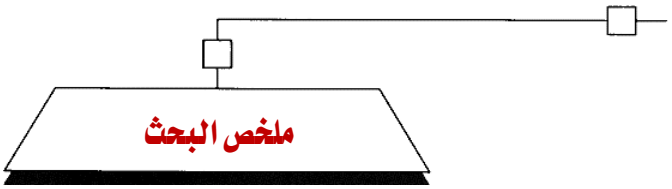

تناول البحث جانبًا مهمًّا من فنِّ المؤتلِفِ والمختلِف، وهو من أدقّ علوم الحديث وأهمِّها، ولا غِنىً عن الرجوع إليه في ضبط الأسماء والأنساب والألقاب، وعند البحث في كتب المؤتلف والمختلف تواجه الباحثين مشكلاتٌ متنوّعة، تعقّد عليهم الوصول إلى المراد بيسر وسهولة، وفي هذا البحث جمع لهذه المشكلات، واقتراحٌ للحلول المناسبة لها.

وقد اشتمل البحث على مقدّمةٍ ذكرتُ فيها أهميّته وأسباب اختياره، ومشكلتَه، وأهدافه، ومنهجه، والدارسات السابقة، وخطّة البحث.

كما اشتمل البحث على تمهيد ذكرت فيه أهميّة كتب المؤتلف والمختلف، ولمحةً عامّة عنها، وبعد التمهيد أوردت ثلاثة مباحث:

الأول: المشكلات المتعلِّقة بجمع مادّة المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها.

والثاني: المشكلات المتعلّقة بسياق المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها.

والثالث: المشكلات المتعلّقة بتحقيق كتب المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها.

وقد سلكت المنهج الاستقرائي التحليلي في ذكر هذه المشكلات.

وخلص البحث إلى نتائج، من أهمّها:

١. عدم وجود كتاب جامع في المؤتلف والمختلف، مع تفرّقِ وشتات مادة الفنّ في كتبه.

٢. وجود مشكلات كثيرة تتعلق بالبحث في كتب المؤتلف والمختلف.

٣. أهميّة إخراج كتب المؤتلف والمختلف في صورة تتناسب مع دقّة الفنّ وأهميّته.

٤. أهميّة تصنيف موسوعة شاملة في المؤتلف والمختلف تجمع مادّة الفنّ من جميع مصنّفاته في سياق واحد، وإخراج هذه الموسوعة بطرق تسهّل الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: (مشكلات، بحث، المؤتلف، المختلف، حلول).

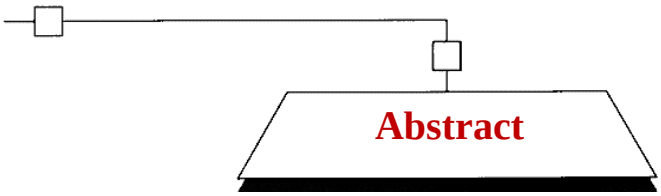

Abstract

The research explores an important aspect of the art of Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif, which is one of the most intricate and significant branches of Hadith sciences. This discipline is indispensable for accurately verifying names, genealogies, and titles. However, researchers often encounter various challenges when consulting the works of Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif, making it difficult for them to reach their objectives with ease. This study identifies and compiles these challenges and proposes suitable solutions to address them.

The research includes an introduction in which I discuss its significance, the reasons for selecting the topic, the research problem, objectives, methodology, previous studies, and research outline.

It also includes a preliminary section highlighting the importance of the works on Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif and presenting a general overview of them. Following this, the study is divided into three main chapters:

The first chapter discusses the issues related to the compilation of Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif material and the proposed solutions.

The second chapter addresses the challenges concerning the structure and context of Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif and the proposed solutions.

The third chapter examines the problems encountered in editing and verifying the works of Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif and the corresponding solutions.

The research follows an inductive and analytical methodology in identifying and analyzing these challenges.

The study concludes with several key findings, the most important of which are:

1. The absence of a comprehensive and unified reference on Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif, with its material remaining dispersed and fragmented across various works.

2. The existence of numerous difficulties faced by researchers when studying Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif books.

3. The necessity of publishing Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif works in a form that reflects the precision and importance of this specialized discipline.

4. The importance of compiling a comprehensive encyclopedia on Al-Muʾtalif wa Al-Mukhtalif that consolidates the material from all related works into a unified framework and presenting this encyclopedia in formats that facilitate accessibility and ease of use.

Key words: (Challenges, Research, Al-Mu’talif wa Al-Mukhtalif, Solutions)

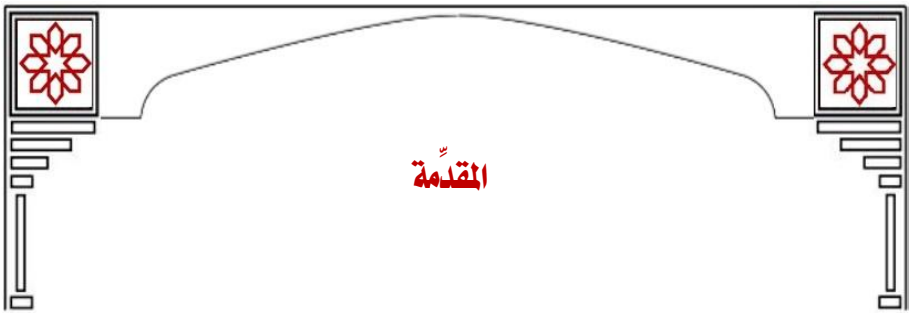

المقدِّمة

الحمد لله على نعمِهِ وآلائه، والشكر له على جزيل فضله ووافر عطائه، وصلى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا.

أما بعد:

فإنَّ من أهمِّ كتب الحديث التي أولاها المحدّثون عناية بالغة كتبَ المؤتلف والمختلف التي تُعنَى بالتمييز بين ما يتشابه من أسماء الرواة والأعلام وأنسابهم وألقابهم، وقد لاحظ الباحث كثرة مشكلات البحث في كتب المؤتلف والمختلف؛ ممّا جعل كثيرًا من طلاب العلم والباحثين يرجعون إلى كتب فرعيّة في ضبط الأسماء والأنساب والألقاب، ككتب التراجم بأنواعها، والتواريخ، وشروح الحديث، ونحو ذلك، وقد يقع في هذه الكتب ما يخالف ما في كتب المؤتلف والمختلف في الضبط والتقييد؛ فكان هذا البحث لإبراز مشكلات البحث في كتب المؤتلف والمختلف، واقتراحِ الحلول التي تعالجها؛ حتى يسهل الرجوع إلى هذه الكتب، وتتبوّأ المكانة اللائقة بها، كمصادر أصليّة في ضبط الأسماء وما يلتحق بها.

❁ أهميّة البحث وأسباب اختياره:

كتب المؤتلف والمختلف هي المصدر الأصلي في ضبط ما يشتبه من الأسماء والأنساب والألقاب، وحلُّ مشكلات البحث في هذه الكتب له أهمية كبيرة تبعًا لأهميّة هذه الكتب، وممّا يدلّ على أهميّة هذا البحث:

١. دقّة فنّ المؤتلف والمختلف وأهميّتُه في التمييز بين الأسماء والأنساب والألقاب.

٢. كثرة المصنّفات في المؤتلف والمختلف، وسعةُ مادّتها، وتنوّعُ مناهجها.

٣. أهميّة الرجوع إلى كتب المؤتلف والمختلف في ضبط وتقييد الأسماء والأنساب والألقاب.

٤. كثرة الصعوبات التي تواجه الباحثين عند الرجوع إلى كتب المؤتلف والمختلف.

٥. قلّة رجوع الباحثين لكتب المؤتلف والمختلف في ضبط وتقييد الأسماء والأنساب والألقاب.

❁ مشكلة البحث:

هناك تساؤلات مهمّة يُرجى الجواب عنها من خلال هذا البحث:

١. ما أسباب صعوبة التعامل مع كتب المؤتلف والمختلف؟

٢. كيف يسهل على الباحث البحث في كتب المؤتلف والمختلف والاستفادة من مادّتها؟

٣. هل يكفي الرجوع إلى كتاب واحد أو كتب محدّدة من كتب المؤتلف والمختلف؟

٤. كيف يعرف الباحث الأوهام الواقعة في كتب المؤتلف والمختلف؟

٥. كيف يحرّر الباحثُ ضبط الأسماء والأنساب والألقاب؟

❁ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. تنبيه الباحثين إلى أهميّة الرجوع إلى كتب المؤتلف والمختلف في ضبط الأسماء والأنساب والألقاب.

٢. بيان المشكلات المتعلِّقة بجمع مادة المؤتلف والمختلف، والحلول المقترحة لها.

٣. إبراز المشكلات المتعلّقة بسياق المؤتلف والمختلف، والحلول المقترحة لها.

٤. توضيح المشكلات المتعلّقة بتحقيق كتب المؤتلف والمختلف، والحلول

المقترحة لها.

❁ منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

❁ الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علميّة تتعلق بموضوع البحث.

وفي مقدّمات بعض كتب الفنّ إشارات مختصرة متعلّقة بمشكلات البحث في كتب الفنّ، كما أنَّ بعض المحقّقين لكتب الفنّ في مقدّمات التحقيق لهم إشارات في ذلك، أخصُّ بالذكر منهم العلّامة المعلّمي في مقدّمته على كتاب «الإكمال» لابن ماكولا.

❁ خطّة البحث:

اشتمل البحث على تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

أمّا التمهيد فذكرت فيه أهميّة كتب المؤتلف والمختلف، ولمحةً عامّة عنها.

وأما المباحث فهي كما يأتي:

المبحث الأول: المشكلات المتعلِّقة بجمع مادّة المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مشكلة تعدُّد مصادر المؤتلف والمختلف.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بترتيب الأبواب.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بترتيب التراجم.

المبحث الثاني: المشكلات المتعلّقة بسياق المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المشكلات المتعلِّقة بضبط أبواب المؤتلف والمختلف.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بضبط التراجم.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بالأوهام في كتب المؤتلف والمختلف.

المبحث الثالث: المشكلات المتعلّقة بتحقيق كتب المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المشكلات المتعلِّقة بضبط نصوص الكتاب المحقَّق.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بالضبط بالشَّكْل لما يُشكِل.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بالطباعة والإخراج الفني.

وأمّا الخاتمة ففيها أهمُّ النتائج المستخلصة من البحث والتوصيات.

التمهيد: أهميّةُ كتب المؤتلف والمختلف، ولمحةٌ عامّة عنها

كتب المؤتلف والمختلف تختصّ بضبط وتقييد ما يشتبه من الأسماء والأنساب والألقاب، والتمييزِ بينها، وتنبع أهميّتها من كون الأسماء والأنساب والألقاب سماعيّةً لا ضابط لها، كما قال ابنُ الصلاح: (النوعُ الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، وهو ما يأتلِفُ -أي يتّفقُ- في الخطِّ صورتُهُ، وتختلف في اللفظ صيغتُهُ. هذا فَنٌّ جليلٌ، من لم يعرفه من المحدِّثين كثرُ عِثَارُهُ، ولم يعدَمْ مُخْجِلًا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يُفزَع إليه؛ وإنّما يُضبَط بالحفظ تفصيلًا، وقد صُنِّفَت فيه كتب مفيدة...)(١).

وقال عليُّ بن المدينيّ: (أشدُّ التصحيف التصحيفُ في الأسماء)(٢).

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله النَّجِيرَمِيّ: (أولى الأشياء بالضبط أسماءُ الناس؛ لأنّه شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدلُّ عليه، ولا بعده شيء يدلُّ عليه)(٣).

وقال أبو عبدالله الحميديُّ: (ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الهمم بها: كتاب العلل، وأحسنُ كتاب وُضع فيه كتاب الدارقطنيّ، وكتاب المؤتلف

---

(١) عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م)، ص: ٣٣٣.

(٢) الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ، "تصحيفات المحدّثين". تحقيق محمود أحمد ميرة، (ط ١، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٨٢م)، ١: ١٢.

(٣) عبدالغني بن سعيد الأزديّ، "المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم". تحقيق مثنى محمد حميد الشمري، وقيس عبد إسماعيل التميميّ، أشرف عليه وراجعه: الدكتور بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م)، ١: ٤٩.

والمختلف، وأحسن كتاب وُضع فيه كتاب الأمير أبي نصر بن ماكولا، وكتاب وفيّات الشيوخ، وليس فيه كتاب)(١).

وقال الذهبيُّ: (فنٌّ واسعٌ مهم، وأهمُّهُ ما تكرَّر وكثر)(٢).

وقال الذهبيُّ(٣) في ترجمة الحافظ أبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ: (قال ابنُ النجَّار: وسمعتُ بعض الأئمة يذكر أنَّ الحازميَّ كان يحفظ كتاب «الإكمال» في المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة، كان يكرَّر عليه).

وقد صنّف العلماء مصنّفات كثيرة في المؤتلف والمختلف زادت على الستّين مصنّفًا، منها الموجود والمفقود، ومنها المطبوع والمخطوط، وقد ذكر أكثرَ هذه المصنّفات المعلّميُّ في مقدِّمة تحقيقه لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا(٤)، والدكتور موفّق عبدالله عبدالقادر في مقدمة تحقيقه لكتاب «المؤتلف والمختلف» للدارقطنيّ(٥).

---

(١) خلف بن عبدالملك بن بشكوال، "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس". تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥م)، ص: ٥٣١.

(٢) محمد بن أحمد الذهبيّ، "الموقظة في علم مصطلح الحديث". عناية عبدالفتاح أبو غدة، (ط ٢، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ)، ص: ٩٢.

(٣) محمد بن أحمد الذهبيّ، "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، ١٢: ١٦٩.

(٤) عليّ بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا البغداديّ الأمير، "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلميّ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ١: ٣- ١٤ (مقدمة المصحح).

(٥) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف". تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م)، ١: ٦٩- ٨٠ (مقدمة التحقيق).

وهذه المصنّفات مختلفة في مادّتها، وفي مناهج مصنّفيها؛ بحسب مقصد كلّ مصنّف، وبحسب زمانه، وهي مختلفة كذلك في أهميّتها، وسعة مادّتها.

المبحث الأول: المشكلات المتعلِّقة بجمع مادّة المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها

المطلب الأول: مشكلة تعدُّد مصادر المؤتلف والمختلف

من أكبر مشكلات البحث في كتب المؤتلف والمختلف -إن لم تكن أكبرها- تفرّقُ مادَّة المؤتلف والمختلف في كتب الفنّ الكثيرة، بل قد يقع التفرّق في الكتاب الواحد بما يكون فيه من التَّكرار في الأبواب والتراجم -كما سيأتي-، ولا يوجد كتاب يجمع مادّة الفنّ في سياق واحد؛ فيحتاج الباحثُ إلى النظر في أكثر من كتاب ليقف على ما يريد من الأبواب أو التراجم.

وأوّلُ من صَنّف في المؤتلف والمختلف بعامّة أبو جعفر محمّد بن حَبِيب البغداديّ (ت ٢٤٥هـ) وكتابُهُ «مختلفُ القبائل ومؤتلِفُها»، وهو يختصُّ بأسماء القبائل، وأوّل من صنّف في المؤتلف والمختلف في الرواة والمحدّثين عبدُالغنيّ بن سعيد الأزديُّ المصريّ (ت ٤٠٩هـ) في كتابَيْه: «المؤتلف والمختلف»، و «مشتبِهُ النسبة»، ثمَّ تلاه شيخُهُ أبو الحسن عليُّ بن عمر الدارقطنيُّ البغداديّ (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «المؤتلف والمختلف»(١).

ثم صنّف أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ) كتابَه «الْمُؤْتَنِفُ تكملةَ المؤتلف والمختلف»، وقصد به تكميل كتاب الدّارقطنيّ، وكتابَيْ الأزديّ، وفي تسميته لكتابه بهذا الاسم إشارةٌ إلى أنّ هذا الفنّ سيحتاج إلى

(١) عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط ٢، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ)، ٢: ٧٩٠.

تكميل، وأنَّه يَأْتَنِفُ -أي يبتدئُ- تكملَته، وهذه التكملةُ التي أشار إليها قد تكون باستدراك ما يفوت على المصنّفين من الأبواب، أو من التراجم، أو بزيادة ما يتجدّد ممّا يدخل في أبواب المؤتلف والمختلف، أو في تراجمه.

وقد أدرك الإمام أبو نصر عليُّ بن هبة الله بن جعفر البغداديّ، الأميرُ، المعروف بابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) تفرّقَ مادّة الفنّ في هذه الكتب الأربعة آنفة الذكر، فجمع بينها، وهذّب مادّتها، وزاد عليها، وذلك في كتابه المشهور: «الإكمالُ في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»، وقد بيّن سبب تأليفه لهذا الكتاب في قوله[(١)]: (فإنِّي لَمَّا نظرتُ في كتاب أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب الَّذي سمّاه تكملةَ المؤتلف والمختلف لكتاب أبي الحسن عليِّ بن عمر الدارقطنيّ في المؤتلف والمختلف، ولكتابَيْ عبدالغنيّ بن سعيد الأزديّ في المؤتلف والمختلف، ومشتبهِ النسبة، وجدتُه قد أخلَّ بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرَّر أشياء قد ذكراها، أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلطا فيها، وترك أغلاطًا لهما لم ينبّه عليها، ووهِم في أشياء ممّا استدركه سطَّرها على الغلط؛ فآثرتُ أن أعمل في هذا الفنّ كتابًا جامعًا لِمَا في كتبهم وما شذَّ عنها، وأُسقِطَ ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، وأذكرَ ما وهم فيه أحدهم على الصِّحَّة، وما اختلفوا فيه وكان لكلِّ قول وجهٌ ذكرتُه).

وقال مقدّمة كتابه الآخر «تهذيبُ مُسْتَمِرّ الأوهام» -بعد ذكره لكتاب الخطيب-[(٢)]: (قال لي بعض المتشاغلين والمعتنين بهذا العلم: لقد تَعِب الخطيبُ

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ١٥٠.

(٢) عليّ بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا البغداديّ الأمير، "تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام". تحقيق سيد كسروي حسن، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ)، ص: ٥٨.

وأتعبَ، وتعبَ بما جمعه وأتعبَ من أراد أن يعرف الحقيقة في اسم؛ لأنّه يحتاج أن يطلبه في كتاب الدّارقطنيّ، فإن لم يجده ففي كتابَيْ عبدالغنيّ، فإن لم يجده ففي كتاب الخطيب، ثمّ يحتاج أن يفسّر طبقاته أيضًا؛ فيُمضِي زمانَه ضَيَاعًا، ويصير ما أُريد من إرشاده تضليلًا؛ فلو أنّك جمعت شمل هذه الكتب وجعلتها كتابًا واحدًا؛ حُزْت الثّواب، ويسّرت على مبتغي العلم الطِّلَاب، وراجعني في ذلك مراجعةً تحرّمت لها، وأوجبتُ له فيها رعايةً لحقّه، ورغبةً في مساعدته، واغتنامًا للأجر في إفادة مسترشدٍ، وتعليم جاهلٍ، ومعرفة طالبٍ...).

ويُعتبر كتاب ابنِ ماكولا «الإكمال» أجمعَ كتب الفنّ، لكنه ليس جامعًا، بل فاته الكثير من الأبواب والتراجم، واستجدّ بعده الكثير من ذلك، كما وقع هو كذلك في كثير من الأوهام، وأشار إلى ذلك ابنُ الصلاح حيث قال في كلامه عن المؤتلف والمختلف(١): (وقد صُنِّفت فيه كتب مفيدة، ومن أكملها «الإكمال» لأبي نصر بن ماكولا، على إعواز فيه).

وبسبب هذا الإعواز الذي أشار إليه ابن الصلاح صنّف أبو بكر محمّد بن عبدالغنيّ البغداديّ، المعروف بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ) كتابه «تكملة الإكمال»، وقال في مقدّمته(٢): (اعلم -وفّقك الله للخيرات- أنّي نظرت في كتاب الأمير أبي نصرٍ عليّ بن هبة الله بن عليّ بن جعفرٍ الحافظ -المعروف بابن ماكولا- الّذي جمع فيه كتب الحفّاظ المتقدّمين، وصار قدوةً وعَلَمًا للمحدّثين، وعُمدةً للحفّاظ المتّقين، وفاصلًا بين المختلفين، ومزيلًا لشُبهِ الشّكّ عن قلوب المرتابين، فوجدته قد بيّض فيه تراجم، واستُشهِد رَحِمَهُ اللَّهُ قبل أن يُلحِقها، ومواضعُ قد ذكر فيها قومًا وترك آخرين يلزمه

(١) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، ص: ٣٣٣.

(٢) محمد بن عبد الغنيّ بن نقطة البغداديّ، "تكملة الإكمال". تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، (ط ١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ)، ١: ٩٠.

ذكرهم، ولم يبيّض لهم، وتراجمُ قد نقلها ثقةً بمن تقدّمه من غير كشفٍ، والصّوابُ بخلافها، وأخرى كان الوهم من قِبَله فيها، ثمّ قد حَدَثَتْ من بعده تراجمُ لها من أسماء المتقدّمين ونِسَبهم ما يشتبه بها؛ فاستخرتُ الله ﷻ في جمع أبوابٍ تشتمل على ما وصل إليّ من ذلك، وسطّرتها على وضع كتابِهِ، وأتبعنا كلّ حرفٍ بمشتبه النّسبة فيه، مع ضيق الزّمان، وتعذّر الإمكان، والاعتراف بالتّقصير في هذا الشّأن؛ ليستذكر بذلك من أحبّ أن يجمع كتابًا في هذا الفنّ، ولو وجدنا بعض الطّلبة المتيقّظين قد نظر في هذا الباب وصرف الهمّة إليه لاعتمدنا في ذلك عليه...).

وكذلك ابنُ نقطة وقع له ما وقع لابن ماكولا من الإعواز، فألَّف أبو المظفّر منصور بن سَلِيم بن منصور، المعروف بابن العماديّة (ت ٦٧٣هـ) كتابَه «ذيلُ تكملة الإكمال» مكمّلًا لكتاب ابن نقطة، وتلاه أبو حامد محمّد بن عليّ بن محمود، المعروف بابن الصابونيّ (ت ٦٨٠هـ) فألَّف كتابه «إكمالُ تكملة الإكمال»، وهو ذيل على كتاب ابن نقطة أيضًا.

وخلاصة القول: جميعُ المصنّفات في المؤتلف والمختلف فيها إعواز، وكلّ كتاب فيه ما ليس في غيره من الأبواب أو من التراجم، وقد يحتاج الباحث إلى الرجوع إلى أكثر من كتاب حتى يقف على مراده.

وللعلّامة المعلّميّ محاولة جادّة في جمع المؤتلف والمختلف في سياق واحد، حيث جعل من تحقيقه لكتاب ابن ماكولا طريقًا لذلك، فألحق بالأبواب التي أوردها ابنُ ماكولا ما يشتبه بها ممّا ذكره غيره، كما ألحق التراجم التي ليست في كتاب ابن ماكولا سواء كانت من التراجم التي فاته ذكرها، أو ممّا استجدّ بعده، وأشار المعلّمي إلى ذيلٍ يَذْكر فيه الأبواب المستقلّة التي ليس لها ما يشابهها في كتاب ابن ماكولا(١).

(١) وقد أشار إلى هذا الذيل في أكثر من ثلاثين موضعًا، ويظهر لي أنّه كان ينوي تأليفه، لكنه لم يؤلفه، فكلّ المواضع التي أحال فيها على هذا الذيل يشير فيها إلى أنّه سيُذكر في الذيل، ولم

=

والمقترح لحلّ مشكلة عدم وجود كتاب جامع للمؤتلف والمختلف جمعُ موسوعة شاملة لجميع كتب الفنّ، تكون كالكتاب الواحد، تُجمع فيها أبواب الفنّ إلى بعضها من جميع المصنّفات من غير تكرار، وكذا التراجم، وفق خطّة علميّة محكمة، مع عزو كلّ باب وترجمة إلى مصادر الفنّ التي ذكرته.

وهذا المقترح ليس بالصعب في زماننا، مع توفر الوسائل التي تختصر الجهد والوقت في تحقيق هذا الهدف، ويمكن أن تتبنى المؤسسات التي تُعنى بالأعمال العلميّة الموسوعيّة هذا العمل كأحد مشاريعها المبتكرة الرائدة.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بترتيب الأبواب

من المشكلات الظاهرة في كتب المؤتلف والمختلف عدم وجود ضابط في ترتيب الأبواب، والشائعُ في مناهج المصنّفين في المؤتلف والمختلف ترتيبها على حروف المعجم في الجملة، فيذكرون حرف الألف، ثم الباء، ثم التاء، وهكذا، إلى الياء، لكن تفصيل الأبواب في كلّ حرف يأتي فيه التداخل والإشكال في الترتيب.

وكلُّ باب فيه مادتان فأكثر ولا بدّ، والأصل عندهم أن تكون المادّة الأولى في كلِّ باب هي التي تبدأ بالحرف الذي ذُكر فيه الباب، أمّا ما بعد ذلك من الموادِّ في الباب فقد تكون بدايتها بحرف آخر.

فمثلًا: قال ابن ماكولا في حرف الباء[(١)]: (باب بُرَيْد وتَزِيدَ ويَزِيد)، فهذا

=

يشر في موضع إلى أنّه ذكره -بالفعل الماضي-، ولم يَذكر هذا الذيل في كتاب المدخل إلى آثار الشيخ العلّامة عبدالرحمن بن يحيى المعلميّ اليمانيّ. ينظر: علي بن محمد العمران، "المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني". (ط ١، مكة المكرمة: عالم الفوائد، ١٤٣٤هـ)، ص: ١٤١، فما بعدها.

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٢٧.

الباب اشتمل على ثلاثة موادّ، ذكرها ابن ماكولا في حرف الباء؛ فقدّم رسم (بُرَيد)، ويمكن أن يُذكر هذا الباب في حرف التاء المعجمة باثنتين من فوقها، ويكون ذلك بتقديم رسم (تَرِيد) في أوّل الباب، كما يمكن أن يُذكر في حرف الياء آخر الحروف مع تقديم رسم (يَرِيد) في أوّل الباب.

ولذلك وقع كثير من الاختلاف بين المصنّفين في ترتيب الأبواب، فمثلًا رسم (بَرِيد) جعله الدارقطنيُّ مع رسم (بُرَيْد)(١)، وجعله ابنُ ماكولا مع رسم (الْبِرِنْد) معرّفًا بالألف واللام(٢).

ولا يلزم من معرفة أوّل الرسم أن يعرف الباحث الحرف الذي ذُكر فيه هذا الرسم في الكتاب المعيّن، مثاله رسم (قَسَّام) أوّله قاف، ذكره ابن ماكولا في حرف الباء، فقال(٣): (باب بَسَّام وقَسَّام)، ورسم (نَسِيم) أوّله نون، ذكره ابن نقطة في حرف القاف، فقال(٤): (باب قُسَيم وقَسِيم ونَسِيم).

وهذه المشكلة أوقعت في مشكلة أخرى، وهي تكرار الباب في الكتاب الواحد في أكثر من حرف، وهي مشكلة متكرّرة، ومن نتائجها أنَّ المصنّف قد يَذكر في موضع ما لا يذكره في الآخر، سواء كان من التراجم، أو من التفصيل فيها، فإذا وقف الباحث على أحد الموضعين قد يَظنّ أنَّ فيه كلَّ ما ذكره المصنّف؛ فيقع في إشكالات، كنفي قولٍ نُسب للمصنّف، أو الجزم بأنّه لم يَذكر في هذا الباب سوى ما وجده في الموضع الذي وقف عليه، وهكذا.

---

(١) الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ١٧٠.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٥١.

(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٧٨.

(٤) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ٤: ٦٢٧.

ومن أمثلة ما وقع من التكرار في الأبواب:

قال الدارقطنيّ في المؤتلف والمختلف في حرف الباء(١): (باب بَصِير، وأبو بَصِير، ونُصَيْر، وأبو نُصَيْر، ونُضَيْر، ونَضِير، ونُصَيْرة)، ثمّ قال في حرف النون(٢): (باب نُصَيْر، ونُضَيْر، ونَضِير، وبَصِير).

وقال ابن ماكولا في حرف الباء(٣): (باب بَسِيل وشُبَيْل)، ثمّ قال في حرف السين المهملة(٤): (باب سُنْبُل وشُبَيْل)، ثم قال في حرف الشين المعجمة(٥): (باب شُبَيْل وشَنْبَل وسُنْبُل وبَسِيل وشُمَيْل).

وقال أيضًا في حرف الباء(٦): (باب بَهِيل ونَهِيك)، ثمَّ قال في حرف النون(٧): (باب نَهِيك وبَهِيل).

وقال أيضًا في حرف العين(٨): (باب العَنْبَرِيّ والقَنْبَرِيّ والقَتِيرِيّ)، ثمّ قال في حرف القاف(٩): (باب القَتِيرِيّ والقَنْبَرِيّ والعَنْبَرِيّ).

---

(١) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٢٢٢.

(٢) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ٤: ٢٢٣٩.

(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٨٠.

(٤) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٤: ٣٧٤.

(٥) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٥: ١٧.

(٦) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣٨٠.

(٧) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ٣٦٩.

(٨) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٦: ٣٩٨.

(٩) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ١٣٨.

وقال ابن نقطة في حرف الباء[١]: (باب بَانَة وتَانَة)، ثمّ قال في حرف التاء[٢]: (باب تَانَة ويَانَة).

وكرّر الذهبيّ رسم (ثَابِت) في حرف التاء مع رسم (التائب)[٣]، وفي حرف الثاء[٤]، وكرّر رسم (الوصّافِيّ) في حرف الراء مع رسم (الرُّصَافِيّ)[٥]، وفي حرف الواو[٦]، وقد أكثر جدًّا من التَّكرار في كتابه.

وقد يقع التكرار في الأبواب بسبب التداخل بين الأسماء والأنساب، كأن يكون الاسم بلفظ النسبة، أو تكون النسبة إلى جدّ قبيلة، أو بطن، وهذا يقع كثيرًا، ولهذا نقل السمعانيّ في كتابه «الأنساب» عن ابن ماكولا وغيره من المصنّفين في المؤتلف والمختلف، وقد توسّع كثيرًا في اعتماد النسبة إلى الأسماء استنباطًا، إذا كان الاسم في نسب صاحب الترجمة، وإن لم يكن صاحب الترجمة عُرف بالنسبة إليها[٧]، وجعل ابنُ حجر كتاب السمعانيّ من مصادره في كتابه «تبصير المنتبه بتحرير

(١) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ١: ٢١٥.

(٢) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ١: ٤٤٤.

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، "المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم". تحقيق علي محمد البجاوي، (ط ٢، دلهي: الدار العلمية، ١٩٨٧م)، ص: ١٠٩.

(٤) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ١٢٠.

(٥) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٣١٨.

(٦) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٦٦٠.

(٧) ينظر: عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعانيّ، "الأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلّميّ اليماني، (ط ١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٧م)، ١: ٦ (مقدّمة المصحّح).

المشتبه»[١]، ولذلك تبعه في ذكر كثير من الأنساب لم يذكرها الذهبيّ في «المشتبه».

ومن أمثلة الاسم الذي يكون على صورة النسبة: (بَرْبَرِيّ)، ذكره ابن ماكولا في رسم (البَرْبَرِيّ)[٢].

ومن أمثلة التداخل بين الاسم والنسبة إليه: ذَكر الذهبيُّ رسم (الضِّنِّيّ) في حرف الصاد المهملة مع رسم (الصُّبَيّ)، فقال[٣]: (في قضاعة: ضِنَّة بن سعدِ هُذَيْم)، ثمّ ذكر رسم (ضِنَّة) في الضاد المعجمة مع رسم (ضَبَّة)، وقال[٤]: (وضنّةُ بن سعدِ هُذَيْم، قبيلة من قضاعة).

وممّا يدخل كذلك في مشكلة تكرار الأبواب أنّ من أبواب المؤتلف والمختلف ما يُفرّق فيه بين المعرّف بـ(أل)، وغير المعرّف بـ(أل)، وقد وقع هذا كثيرًا في «الإكمال» لابن ماكولا، والأصل هو عدم التفريق بينهما، فيُذكر الجميع في باب واحد، ومن الأمثلة على ما وقع التفريق فيه: رسم (بِشْرِيّ)[٥] و (الْبِشْرِيّ)[٦]، ورسم (حَشْر)[٧] و (الحَشْر)[٨]، ورسم (حَسَن)[٩] و (الحَسَن)[١]، ورسم (حَمَّال)[٢]

---

(١) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ، "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه". تحقيق محمد عليّ النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، (بيروت: المكتبة العلمية)، ٤: ١٥١٢.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣٩٧.

(٣) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٤٠٨.

(٤) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٤١٤.

(٥) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣٠٥.

(٦) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٤٨٥.

(٧) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ١٠٠.

(٨) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ١٠٢.

(٩) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ٤٦٥.

و (الحَمَّال)[٣]، ورسم (حَمَّار)[٤] و (الحَمَّار)[٥]، في أمثلة أخرى كثيرة.

وفي أحيان قليلة قد يشتبه ما يكون مُعرَّفًا بـ (أل) برسم لا يشتبه مع غير المعرّف بـ (أل)، ومنه قول ابن ماكولا[٦]: (باب الشَّطَن والسَّكَن، إن كُتِب: سَكَن، بغير التعريف؛ اشتبه مع شَكَر، وقد ذكرناه هناك، وإن كتب بالتعريف اشتبه مع الشَّطَن).

وحلُّ هذه المشكلات المتعلِّقة بترتيب الأبواب هو الفهرسة لكامل أبواب المؤتلف والمختلف، ويستحسن أن يكون هناك فهرس لأبواب المؤتلف والمختلف في كلّ مصنّفات الفنّ، ترتّب فيه الأبواب على حروف المعجم، ويحال كلّ باب لجميع مصادر الفنّ التي ذكرته، مع الضبط بالشكل لكامل الأبواب في الفهرس؛ للتمييز بين المتشابهات.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بترتيب التراجم

ترتيب التراجم المذكورة في الباب الواحد يكون مؤثِّرًا إذا كثرت فيه، وهناك أبواب كثرت فيها التراجم جدًّا، مثل رسم (بَشِير) ذكر فيه ابن ماكولا[٧] خمسًا

=

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ١٠٢.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ٥٤٤.

(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٣: ٢٧.

(٤) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ٥٤٧.

(٥) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ٥٤٢.

(٦) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٥: ٥٧.

(٧) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٨٠.

وخمسين ومائةَ ترجمة، ورسم (نَضْر) ذكر فيه ابن ماكولا[١] أربعًا وأربعين ومائةَ ترجمة، والبحث عن ترجمة في هذا العدد يطول، ومن الأبواب ما تكون فيه التراجم قليلة، وقد يكون في الباب ترجمة واحدة، وما بين هذا وذاك كثرة وقلّة نسبية، وكلّما قلَّتْ التراجم في الباب كان الوصول إلى المطلوب أكثر يسرًا.

ولم أجد من نصّ على منهج في ترتيب التراجم في كتابه من المصنّفين في المؤتلف والمختلف إلا ابن ماكولا، فقد التزم بمنهج بيّنَهُ بقوله[٢]: (وبدأتُ في كلِّ باب بذكر من اسمه موافق لترجمته، ثمّ بمن كنيته كذلك، ثمّ أتبعته بذكر الآباء والأجداد، وقدَّمت في كلِّ صنفٍ الصحابةَ، وأتبعتهم بالتابعين وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب، وإلا الأقدم فالأقدم من الرواة، ثمَّ جعلت بعد ذكر من له رواية الشعراءَ والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهليّة، وكلّ من له ذكر في خبر من الرجال والنساء).

ويساعد صنيعه هذا في كثير من الأحيان في سرعة الوصول إلى الترجمة المطلوبة إذا كان الباحث يعرف ما يتعلّق بها، لكنّه لا يساعد في أحيان أخرى؛ للتداخل بين الضوابط التي ذكرها في الترتيب من جهة، ولعدم معرفة الباحث في بعض الأحيان ما يتعلّق بالترجمة التي يبحث عنها من جهة أخرى؛ فيحتاج الباحث إلى استعراض كلّ التراجم في الباب حتى يصل إلى مقصوده، فيطول عليه ذلك إذا طال الباب.

ويُزاد على ما سبق ما وقع من تَكرار في ذكر التراجم في الباب الواحد تبعًا لمشكلة تكرار الباب المذكورة في المطلب السابق، ووقع أيضًا تكرار للتراجم في الباب الواحد في نفس الموضع، وهذا قد يكون بسبب طول الباب فتُكرّر الترجمة على سبيل الوهَم، أو قد يكون بسبب نسبة صاحب الترجمة إلى جدّه بدون ذكر أبيه، أو ذكره

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ٣٤١.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢.

بنسبته بدون ذكر نَسَبِه، إلى غير ذلك من الأسباب.

ومن أمثلة تكرار الترجمة في نفس الباب:

قال ابن ماكولا في رسم (بَشِير)(١): (وبَشِيرُ بن أبي ميمونة، سمع عليًّا ﷺ، روى عنه السُّدِّيّ)، ثمّ قال بعد تراجم في نفس الباب(٢): (وبَشِير بن أبي ميمونة، سمع عليَّ بن أبي طالب، روى عنه السُّدِّيّ؛ قال الصوريُّ: كذا كان مضبوطًا بالرفع والفتح بخطِّ أبي الحسن).

وقال في رسم (قَطَن)(٣): (وقَطَن بن قَبِيصة بن مُخَارق الهلاليّ، عن أبيه –وله صحبة–، روى عوف عن حيّان، عنه)، ثمَّ قال في نفس الباب(٤): (وقَطَن بن قَبِيصة بن المخارق بن عبدالله بن شدَّاد بن معاوية بن أبي ربيعة بن نَهِيك بن هلال بن عامر، كان أبوه من الصحابة، وكان قَطَنٌ شريفًا، وَلِيَ سِجِسْتان).

وقال في رسم (يَسَار)(٥): (وبُشَيْر بن يَسَار، مدنيٌّ، عن جابر وغيره)، ثمّ كرّره في الباب نفسه فقال(٦): (وبُشَيْر بن يَسَار)، وهذا الرسم في تراجمه كثرة كما سبق.

ويجدر بالتنبيه هنا إلى أنَّه وقع في أحيان قليلة تقييدٌ للتراجم في غير مظانّه، وذلك بتقييد ترجمة في غير بابها؛ من باب التنبيه على الخلاف بينها وبين ترجمة مذكورة في الباب، مثال ذلك قول ابن ناصر الدين في أثناء رسم (عَيَّاش) بعد تقييده

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٨٣.
(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٨٨.
(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ١٢٢.
(٤) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ١٢٣.
(٥) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣١٣.
(٦) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣١٨.

لترجمة إسماعيل بن عيَّاش الحمصيّ -تبعًا للذهبيّ-، قال(١): (وأمّا إسماعيل بن عَبَّاس البغداديُّ الورّاق، عن عبّاد بن الوليد الغُبَرِيّ، فأبوه بالموحّدة والسين المهملة).

ومشكلة تكرار التراجم يساعد في حلِّها فهرسة التراجم على ترتيب حروف المعجم، مع تقديم الرجال، ثم النساء، وتقديم الأسماء، ثمّ الكنى، على الترتيب الشائع في بعض كتب التراجم، كتهذيب الكمال للمزّيّ، ولو اعتُمد ذلك في سرد التراجم في الأبواب في تصنيف موسوعيّ جامع لأبواب المؤتلف والمختلف فهذا يغني عن الفهرسة الخاصة بالتراجم.

المبحث الثاني: المشكلات المتعلّقة بسياق المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها

المطلب الأول: المشكلات المتعلِّقة بضبط أبواب المؤتلف والمختلف

ضبط الأبواب والتمييز بين ما فيها من الموادّ المتشابه هو أساس مادّة المؤتلف والمختلف، والأَوْلى هو تمام التمييز الَّذي لا يدع مجالًا للخلط أو الإشكال.

وقد وقعت مشكلات تتعلّق بهذا الضبط والتمييز في كثير من كتب المؤتلف والمختلف، من هذه المشكلات: القصور في الضبط بالحروف، أو في بيان حركات الحروف، وقد يكون هذا القصور بسبب شهرة الرسم، أو من باب الاختصار اعتمادًا على ما يُفهم من رسم الكلمة عند كتابتها، وهذا يجعل الباحث في حيرة من أمره في كثير من الأحيان.

(١) محمد بن عبدالله بن محمّد بن أحمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي، "توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم". تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م)، ٦: ٨٨.

مثلًا قال الدارقطنيّ(١): (باب جِيلَان وجُبْلان، جِيلَان بن فَرْوة...، وأمّا جُبْلان بالباء)، كذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، ولم ينصّ على الاختلاف بين الرسمين في حركة الجيم، فالأوّل بكسر الجيم، والثاني بضمّها، وقال أيضًا(٢): (باب بُلَيْل وبُلْبُل. فأمّا بُلَيْل بالياء...)، ولم ينصّ على الاختلاف في الحركات؛ فالأول بفتح اللام، وسكون الياء، والثاني بسكون اللام، وضم الباء المعجمة بواحدة، ومثل هذا عنده كثير جدًّا يُدرك بأدنى استعراض للأبواب في كتابه.

ومن الكتب التي يظهر فيها قلّة الضبط بالحروف كتابُ المشتَبِه للذهبيّ، فالضبط عنده بالحروف قليل جدًّا، وقد قال في مقدّمة كتابه(٣): (فاعلم -أرشدك الله- أنَّ العمدة في مختصري هذا على ضبط القلم إلَّا فيما يصعب ويُشْكِل، فيُقَيَّد ويُشَكَّلُ، وبالله أتأيّد، وعليه أتوكَّلُ. فأَتْقِنْ -يا أخي- نسختَك، واعتمدْ على الشَّكْل والنَّقْطِ ولا بُدَّ، وإلا لم تصنع شيئًا).

وقد ألَّف ابنُ ناصر الدين كتابَه «توضيح المشتبه» ليسدّ هذه الثغرة وغيرها في الكتاب، وقال معلّقًا على كلام الذهبيّ(٤): (قلتُ: ضبط القلم لا يُؤمَن التحريف عليه، بل تتطرّق أوهام الظانّينَ إليه، لا سيما عند من علمُهُ من الصحف بالمطالعة، من غير تَلَقٍّ من المشايخ، ولا سؤال، ولا مراجعة، وهذا الكتاب أراد مصنّفُهُ به زوال الإشكال، وبيانَ متشابه أسماء الرجال، لكنَّ الاختصار -والله أعلم- قادَهُ إلى كثير من الإهمال، فترك التقييد بالحروف واحتكم، وجعل اعتماد طالبِهِ على ضبط القلم، فأَشْكَل بذلك ما أراد بيانَه، وخَفِيَ بسببه ما قصد إعلانَه...).

(١) الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٥١٢- ٥١٣.

(٢) الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٥١٢- ٥١٣.

(٣) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٢.

(٤) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ١١٧.

وألّف ابنُ حجر كتابه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، وقال في مقدّمته(١): (أمّا بعد، فإنَّني لما عَلَّقتُ كتاب المشتبه الذي لخَّصَهُ الحافظ الشهير أبو عبدالله الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وجدتُ فيه إعوازًا من ثلاثة أوجه: أحدها -وهو أهمُّها-: تحقيقُ ضبطه؛ لأنَّه أحال في ذلك على ضبط القلم، فما شفى من أَلَمَ....).

وقال السّخاويّ(٢): (وللذّهبيّ مختصرٌ جدًّا جامعٌ، لخّصه من عبدالغنيّ، وابن ماكولا، وابن نقطة، وشيخِهِ الفرضيّ، ولكنّه أجحف في الاختصار؛ بحيث لم يستوعب غالبًا أحدَ القسمين مثلًا، بل يذكر مِن كلّ منهما جماعةً، ثمّ يقول: وغيرهم. فيصير من يقع له راو ممّن لم يُذكر في حيرة؛ لأنّه لا يدري بأيّ القسمين يلتحق، ونحو ذلك، واكتفى فيه بضبط القلم، فلا يُعْتَمد لذلك على كثير من نُسَخِهِ، وصار كتابه لذلك مبائنًا لموضوعه؛ لعدم الأمن من التّصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء...).

ومن مشكلات ضبط أبواب المؤتلف والمختلف كذلك: الاختلاف في ضبط وتقييد الرسم بين المصنّفين، وهذا أمر شائع جدًّا، وقد يكون الاختلاف في تعيين حرف، أو في تعيين حركته، كما قد يكون الاختلاف سائغًا يجوز معه صحّة الجميع، وقد يلزم ترجيح أحد الوجوه على غيره.

أمَّا الاختلاف في تعيين حرف في الرسم المراد ضبطه فمثاله: رسم (التُّسْتَرِيّ) بالتاء المضمومة المعجمة من فوقها باثنتين، تليها سين مهملة ساكنة، ثمّ تاء مفتوحة، ويقال فيها: (الدُّسْتَرِيّ) بالدال المهملة بدل التاء الأولى، وقد ذكر هذه النسبة بالوجه

(١) ابن حجر، "تبصير المنتبه"، ١: ١.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاويّ، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، تحقيق عليّ حسين علي، (ط ١، مصر: مكتبة السنة، ٢٠٠٣م)، ٤: ٢٣٠.

الأوّل الأزديّ في مشتبه النسبة(١)، وابن ماكولا(٢)، وابن نقطة(٣)، والذهبيّ(٤)، وتبعهُ ابنُ ناصر الدين(٥)، وابنُ حجر(٦)، ثمّ كرّر ابن نقطة ذكره هذه النسبة بالوجه الثاني في باب آخر، وقال(٧): (باب الدُّنَيْسَرِيّ والدُّسْتَرِيّ....، وأمّا الثاني بضمّ الدال المهملة، وسكون السين المهملة، وبعدها تاء مفتوحة معجمة باثنتين من فوقها، منسوب إلى محلّة كانت بالجانب الغربيّ من بغداد، ويقال لها: التُّسْتَرِين، ينسب إليها التُّسْتَرِيّ أيضًا).

ويكثر الاختلاف في تعيين حرف في الكلمة في الأسماء والأنساب والألقاب الأعجميّة، وذلك راجع للاختلاف في تعريبها؛ فإنّ الأعاجم قد ينطقون حرفًا ليس له نظير في اللغة العربيّة، فيعرّب بحرف مقارب له، فيقع الاختلاف في تعيين هذا الحرف المقارب.

ومن الأمثلة على هذا قول ابن ماكولا(٨): (باب الوَرْدَانِيّ والوَرْذَانِيّ، أمّا الورداني بدال مهملة...، وأمّا الورذانيّ بذال معجمة...)، وعند التحقيق نجد أن هاتين النسبتين اللتين عقد لهما بابًا هما نسبة لشيء واحد، وقع الاختلاف في

(١) عبدالغني بن محمد الأزديّ، "مشتبه النسبة"، عناية محمد محيي الدين الجعفري، (إله آباد- الهند: أنوار الأحمدي، ١٣٦٧هـ)، ص: ٦.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٤٣٥.

(٣) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ١: ٤١٢.

(٤) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٧٦.

(٥) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ٥٠٩.

(٦) ابن حجر، "تبصير المنتبه"، ١: ١٥٥.

(٧) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ٢: ٦٠٥.

(٨) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ٣٩٩.

تعريبها، وهي نسبة إلى قرية من قرى بخارى، يقال فيها: «وَرْدَانَهْ» بالدال المهملة، ويقال فيها: «وَرْذَانَهْ» بالذال المعجمة، وهي تنطق عند الأعاجم بين هذين الحرفين.

وقد تابع ابنَ ماكولا على التفريق بين النسبتين السمعانيّ(١)، ثمّ الذهبيّ(٢)، وذكر السمعانيّ في النسبة الثانية ابنَ أحد الذين ذكرهم في الأولى، وقد تعقّبه ابن الأثير(٣) بقوله: (قلت: هكذا ذكر السمعانيُّ هذه القرية في هذه الترجمة بالذال المعجمة، وذكرها في الّتي قبلها بالدال المهملة، وهما واحدة، والمنسوب ها هنا هو الذي في الترجمة المتقدِّمة، وليس هذا ممّا يخفى على أمثالنا مع قلّة المعرفة، فكيف يخفى على مثل أبي سعد، ولا أعلم لأيِّ سبب فعله، وعادتُهُ في أمثال هذا يذكر الترجمة ثمّ يقول: وقيل فيها كذا).

ومن الأمثلة أيضًا: رسم (الْفَازِيّ) بالفاء، ذكره الخطيب(٤) وغيره، وذكر الذهبيّ هذا الرسم بوجهين(٥): (الْفَازِيّ) بالفاء، و (الْبَازِيّ) بالباء المعجمة بواحدة، وتعقَّبه ابنُ ناصر الدين(٦) بأنَّها نسبة إلى قرية من قرى مرو يقال فيها بالوجهين، وذكر أنَّ تقييدها بالفاء هو المشهور، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا.

وكذلك قد يقع الاختلاف في تعيين حركة حرف في الباب، وهذا شائع جدًّا

(١) السمعانيّ، "الأنساب"، ١٢: ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) الذهبي، "المشتبه"، ص: ٦٥٩.

(٣) علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ابن الأثير، "اللباب في تهذيب الأنساب". (بيروت: دار صادر، ١٩٨٠م)، ٣: ٣٥٩.

(٤) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ، "المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف"، تحقيق أبي عاصم الشوامي، (ط ١، القاهرة: المكتبة العمرية، ودار الذخائر، ٢٠٢٠م)، ٢: ٣٢.

(٥) الذهبي، "المشتبه"، ص: ٤٢، ٤٩٣.

(٦) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ٣٢٣.

في الأسماء والأنساب والألقاب العربية والأعجميّة، ومن أمثلته قول ابن ماكولا(١): (باب الكِسِّيّ والكَشِّيّ، أمّا الْكِسِّيّ بالسين المهملة، فجماعة كثيرة ينسبون إلى كِسَّ: بلدٍ يقارب سمرقند، منه جماعة من المحدِّثين، والعراقيون وغيرهم يقولونه بفتح الكاف، وربّما صحَّفه بعضهم فقاله بالشين المعجمة، وهو خطأ...).

وقد يقع الاختلاف بزيادة حرف أو نقصه، وهو شائع في الأسماء والأنساب والألقاب الأعجميّة، ومن أمثلته: رسم (الْفِرْيَابِيّ) يقال فيه أيضًا: (الْفِيرْيَابِيّ) بزيادة ياء بعد الفاء، ويقال فيه كذلك: (الْفَارْيَابِيّ)، بزيادة ألف بعد الفاء، وقد ذكر ابنُ ماكولا الوجهين الأوّلين في بابين مختلفين(٢)، وذكر الأزديّ الوجه الأول(٣)، وذكر الدارقطنيّ الوجه الثاني(٤)، وقال السمعاني(٥): (الْفَارَيَابِيّ: بفتح الفاء والراء والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الألفين، وفي آخرها الباء الموحّدة، هذه النسبة إلى الْفَارِيَاب، ويقال لها بالعجمية: پارياب، وقد يُنسب إليها: الفِيريابيّ، والفِرْيَابِيّ، والكلُّ منسوب إلى موضع واحد).

وحلّ هذه المشكلات المتعلّقة بضبط أبواب المؤتلف والمختلف يكون باستقراء كلام المصنّفين في المؤتلف والمختلف في تقييدهم لكلّ باب، والمقارنةِ بين أقوالهم، ومعرفةِ أسباب الاختلاف في التقييد إن وجد، وهل هو من باب التنوّع في التقييد أو لا بدّ من الترجيح بين الأقوال في حالة وقوع وَهَم، أو غير ذلك.

وهذا الحلّ فيه مشقّة وطول بسبب شتات مادّة الفنّ، لكنّ مقترح تصنيف

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ١٨٥.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ٨٥، ٩٠.

(٣) الأزدي، "مشتبه النسبة"، ص: ٦٠.

(٤) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ٤: ١٨٤٤.

(٥) السمعاني، "الأنساب"، ١٠: ١٢٨.

موسوعة شاملة لكتب الفنّ، أو فهرسةِ الأبواب ممّا يساعد في هذا الاستقراء، بل يمكن أن يكون الاستقراء والمقارنة والترجيح في تقييد الأبواب أهمّ ثمرات هذه الموسوعة.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بضبط التراجم

جميعُ المشكلات المتعلِّقة بضبط أبواب المؤتلف والمختلف هي من مشكلات ضبط التراجم؛ لأنَّ التراجم تتبع الأبواب التي تُذكر فيها.

لكن تزيد مشكلاتُ ضبط التراجم على مشكلات ضبط الأبواب أنَّ الترجمة الواحدة قد يُختلف فيها، فتُذكر في رسمين مختلفين في الباب نفسه، أو في أبواب متفرّقة؛ فيقع تَكرار في التراجم بسبب هذا الاختلاف، وتفريقٌ بين مادّة الترجمة الواحدة، ومنه ما يكون من باب الوهم من المصنّف.

وهذا التفريق في مواضع ذِكر الترجمة بسبب الاختلاف في تقييدها وقع كثيرًا في كتب المؤتلف والمختلف، وقد ينبّهُ المصنّف على الاختلاف، وقد لا ينبّه.

مثاله قول الدراقطنيّ في رسم (حَازِم)(١): (أبو حازم عبدالرحمن بن حازم، سمع مجاهدًا، روى عنه الفضيل بن غزوان)، ثمّ قال في رسم (خَازِم)(٢): (أبو خازم عبدالرحمن بن خازم، سمع مجاهدًا، قولَه...)، ثمّ ذكر الخلاف فيه، ثمّ قال: (والصحيح أبو خازم بالخاء).

وقال ابن ماكولا في رسم (بُجَيْر)(٣): (وجعفر بن محمّد بن بُجَيْر العَطَّار، حدّث عن عبدالرحمن بن عفّان)، ثمّ قال بعد تراجم(٤): (وعبدالله بن بُجَيْر بن السكن

(١) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ٢: ٦٤٧.
(٢) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ٢: ٦٥٦.
(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ١٩٤.
(٤) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ١٩٥.

البغداديّ، روى أحمدُ بنُ فارس بن زكريّا العسكريُّ، عن أحمدَ بن طاهر بن النجم الحافظ، عنه، عن أبي بكر بن عفّان، عن حَجَّاج بن محمد الأعور، عن شعبة، بحديث، وهذا وَهَم؛ لأنّ هذا الشيخ هو جعفر بن محمد بن بُجَيْر...)، ثمّ قال في الترجمة التي تليها: (وجعفر بن محمّد بن بُجَيْر بن السكن البغداديّ، حدّث عن عبدالرحمن بن عفّان، حدّث عنه دعلج بن أحمد، والطبرانيُّ، وروى أحمد بن فارس بن زكريّا عن أحمد بن طاهر بن النجم الحافظ، عن عبدالله بن بُجَيْر بن السكن البغداديّ، عن ابن عفّان، وهو هذا، وقع غلط في اسمه، والله أعلم).

وقال ابن ماكولا في حرف الباء[(١)]: (باب بُقَيْر ونُقَيْر ونُفَيْر ومُقَيْر، أمَّا بُقَيْر أوَّله باءٌ مضمومة بواحدة، وقاف مفتوحة، فهو بُقَيْر بن عبدالله بن شهاب بن مالك، عن جدِّه شهاب، حديثه في أهل اليمامة)، ثمّ قال في النون[(٢)]: (باب نُفَيْر ونُقَيْر ويَقِين ومُقَيْر...، وأمّا نُقَيْرٌ بالقاف فهو نُقَيْر بن عبدالله بن شهاب بن مالك، حدّث عن جدّه شهاب بن مالك...)، فقيّدَهُ مرّة بالباء المعجمة بواحدة، ومرّة بالنون، وهو واحد.

وقال الذهبيُّ في رسم (السُّبَحِيّ)[(٣)]: (وأبو طاهر محمّد بن أبي بكر عثمان البخاريُّ الصوفيّ السُّبَحِيّ الصابونيُّ)، ثمّ قال في رسم (السِّنْجِيّ)[(٤)]: (والحافظ محمّد بن أبي بكر السِّنْجِيّ...)، وقد وقعت للذهبيّ أوهامٌ في هذه الترجمة، نبّه عليها ابن ناصر الدين[(٥)]، منها الاختلاف في التقييد.

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٣٤٠.
(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٧: ٣٥٩.
(٣) الذهبي، "المشتبه"، ص: ٣٤٨.
(٤) الذهبي، "المشتبه"، ص: ٣٤٩.
(٥) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ٥: ٣٠.

وزاد ابنُ ناصر الدين على الذهبيّ في رسم (بَبَّة) بباءين معجمةٌ كلُّ واحدة منهما بواحدة، فقال(١): (ومحمّد بن هلال بن بَبَّة، أبو منصور صاحب التميميّ..)، وهو نفسه يوسف بن هلال، وقد ذكره الذهبيّ في رسم (بَيَّة)(٢) بدل الباء الثانية ياءٌ معجمة باثنتين من تحتها، وتبعه ابنُ ناصر الدين على ذكرها فيه(٣)، فوقع له تكرار في الترجمة، مع وهم في تقييد اسم جدّه في الموضع الأول.

وهذه المشكلات تبيّن بجلاء أنَّ عدم الاستقصاء لمواضع ذكر الترجمة في كتب المؤتلف والمختلف لا يوصل إلى نتائج كاملة ومحرّرة؛ لاحتمال أن يكون ما وقف عليه الباحث من المواضع ذُكر فيه غير الصواب على سبيل الخطأ أو الوهم، وحلُّ هذه المشكلة تكون بالاستقصاء الكامل لجميع مواضع ذكر الترجمة في الأبواب، ومن جميع كتب المؤتلف والمختلف، وهذا يؤكد أهميّة الجمع الموسوعيّ لكتب المؤتلف والمختلف، وتقريب مادّته بطرق ميسّرة ومحرّرة وشاملة.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بالأوهام في كتب المؤتلف والمختلف

من المعلوم أنّ المؤتلف والمختلف من أدقِّ علوم الحديث، لذا لا يُستغرب أن تقع الأوهام في أبوابه وتراجمه، وقد كثرت أوهام المصنّفين في المؤتلف والمختلف لكثرة أبواب المؤتلف والمختلف وتراجمه، وكذلك لدقّة الفنّ؛ حتّى صُنّفت مصنّفات خاصّة في أوهام بعض المصنّفين، وأوّل من نبّه على هذه الأوهام الخطيب البغداديّ في كتابه «الْمُؤْتَنِفُ تكملةَ المؤتلف والمختلف»، فقد نقل عنه ابنُ ماكولا أنَّه جعل كتابه خمسة فصول: أورد في الأوّل منها: ما لم يذكراه -يعني الدارقطنيَّ والأزديّ- ولا واحدٌ منهما.

(١) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ٣٣٧.

(٢) الذهبيّ، "المشتبه"، ص: ٤٥.

(٣) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ٣٣٨.

وفي الثاني: أوهامَ كتبهم...(١).

وأمّا الكتب التي أُفردت لذكر أوهام بعض المصنّفين في المؤتلف والمختلف فهي خمسة:

١. تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لابن ماكولا.

وقد ذكر فيه أوهامًا وقف عليها في كتاب الدارقطنيّ «المؤتلف والمختلف»، وكتابَيْ الأزديّ: «المؤتلف والمختلف»، و «مشتبه النِّسبة»، وكتاب الخطيب «المؤتنف»، وهو أوّل كتاب أُفرد في ذكر الأوهام(٢).

٢. التّنبيهات على مؤتلف الدارقطنيّ، للقاضي أبي الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكنانيّ الوقَّشيّ (ت ٤٨٩هـ).

نسبه إليه ياقوت الحمويّ(٣).

٣. الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ من الأوهام، لأبي محمّد عبدالله بن عليّ بن عبدالله الرُّشَاطيّ (ت ٥٤٢هـ).

ذكر كتابه الذهبيُّ(٤)، والزِّرِكْلِيّ(٥).

---

(١) ابن ماكولا، "تهذيب مستمر الأوهام"، ص: ٥٨.

وكتاب الخطيب أوّله مفقود، وهو مظنّة نَصِّه على ما نقله ابن ماكولا.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق سيد كسروي حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ).

وخرجت له طبعة مؤخّرًا بتحقيق أبي عاصم الشواميّ، (القاهرة، المكتبة العمرية، ودار الذخائر).

(٣) ياقوت بن عبدالله الحموي، "معجم البلدان". (بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م)، ٥: ٣٨١.

(٤) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "تذكرة الحفاظ". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٤: ٦٩- ٧٠.

(٥) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، "الأعلام". (ط ١٥، =

٤. الذَّيل على الإكمال، لأبي الفضل محمّد بن ناصر السَّلَاميّ (ت ٥٥٠هـ).

قال في مقدمة كتابه «التنبيه»(١): (وقد وهم الأمير أبو نصر أيضًا في كتابه الذي جمعه وسمّاه «الإكمال» في مواضع كثيرة، وصحّف في بعض الأسماء، تُجمع وتذكر في كتاب مفرد إن شاء الله تعالى).

وقد ذكر كتابه هذا السمعانيُّ(٢) بقوله: (قال شيخنا أبو الفضل محمَّد بن ناصر السَّلاميُّ الحافظ في إلحاقه على كتاب ابن ماكولا...).

وحكى عنه ابنُ نقطة في مواضع من «تكملة الإكمال»(٣).

٥. الإعلام بما وقع في مشتبه الذّهبيّ من الأوهام، لشمس الدّين محمّد بن عبدالله بن محمّد بن ناصر الدّين القيسيّ الدّمشقيّ (ت ٨٤٢هـ).

وقد أفرد فيه أوهام الذهبيّ في «المشتبه»، استلَّها من كتابه «توضيح المشتبه»؛ وليس فيه زيادة تذكر على ما في توضيح المشتبه(٤).

ومن حيث الجملة فإنّ كلّ كتاب مظنّة لوقوع الوهم فيه، لذلك من القصور في

=

دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ٤: ١٠٥.

(١) محمد بن ناصر بن محمد بن علي السَّلَاميّ، "التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي"، تحقيق حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، (ط ١، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص: ١٥٢.

(٢) السمعانيّ، "الأنساب"، ٢: ٢١.

(٣) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ٢: ٥٥٥، ٤: ١٦٢، ٢٢٥.

(٤) الكتاب مطبوع بتحقيق عبد ربّ النبيّ محمّد، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٧هـ).

البحث في كتب المؤتلف والمختلف الاعتماد على كتاب واحد دون غيره، ككتاب «الإكمال» مثلًا، وقد سبق فيه كلام السَّلاميّ، وككتاب «تبصير المنتبه» لابن حجر، فإنّه مع جلالة مصنّفه وقعت فيه أوهام كثيرة جدًّا، وقفتُ عليها أثناء مقارنة بينه وبين الكتب الأخرى، ثمّ وقفتُ على قول المعلميّ في كلامه على كتاب ابن حجر(١): (والكتاب نفسه فيه مواضع دون مستوى المؤلّف، وذلك للاستعجال، وكثرة الأعمال، والحرص على الاختصار).

وحتى يتّقِي الباحثُ ما في كتب المؤتلف والمؤتلف من الأوهام المحتملة في الأبواب أو في التراجم فعليه أن يقارن ما يجده في كلِّ كتاب بما في الكتب الأخرى؛ فهي مكملة لبعضها.

المبحث الثالث: المشكلات المتعلّقة بتحقيق كتب المؤتلف والمختلف، والحلولُ المقترحة لها

المطلب الأول: المشكلات المتعلِّقة بضبط نصوص الكتاب المحقَّق

مما لا يخفى على المشتغلين بالعلم الشرعيّ كثرةُ المشكلات المتعلّقة بإخراج كتب التراث المخطوطة، ومنها مشكلات تتعلَّق بالمخطوطات نفسها، بما يكون فيها من التآكل، أو النقص، أو عدم وضوح الخطّ، أو غير ذلك، ومنها مشكلات تتعلّق بالمحقّقين الذين يتصدَّرُون لتحقيق الكتب؛ فإن منهم من يكون جاهلًا بأصول التحقيق، ضعيفَ المعرفة بقراءة المخطوط، فيُخرج نصوص الكتاب في صورة بعيدة جدًّا عن مراد المصنّف.

وكتب المؤتلف والمختلف لم تكن بمعزل عن هذه المشكلات المشتهرة، مع ما تزيد به على غيرها من دقّة الفنّ، وشدّة التأثر بالخطأ، ولو في حركة حرف؛ فيحتاج

(١) ابن ماكولا، الإكمال، ١: ١٤ (مقدمة المصحح).

المحقّق لكتاب من كتب المؤتلف والمختلف أن يكون على درجة عالية من حسن المعرفة، وشِدّة اليقظة والتنبّه.

وقد تفاوتت كتب المؤتلف والمختلف المطبوعة في قلّة الأخطاء في النصوص وكثرتها، وإن كان الغالب فيها -بحمد الله- صحّة النصوص، ومع هذا الغالب فإن بعضها في درجة عالية من الإتقان، وبعضها في غاية السوء، تحتاج إلى إعادة تحقيق.

ونظرًا لمقام الاختصار أقتصر على ذكر مثالين متباينين:

الأول: كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، حقّق أكثرَه العلّامة عبدالرحمن بن يحيى المعلّميّ، وتوفّي قبل أن يكمل تحقيقه، وهو من أعلام التحقيق في هذا العصر، وقد بذل في القدر الذي حقّقه جهدًا كبيرًا، يشهد الناظر في تحقيقه بهذا الجهد العظيم، مع ما كان في زمانه من قلّة الوسائل المساعدة في التحرير، وقلّة الكتب المحقّقة، والأصلُ في تحقيقه سلامة النصوص من التحريف والتصحيف والسقط، على منهج التحقيق العلميّ، مع جودة تعليقاته التي تبيّن ما يحتاجه الباحث في التفريق بين النسخ، أو التنبيه على نكتة، أو غير ذلك؛ فقلّت الأخطاء جدًّا في نصوص الكتاب حتى تكاد لا تُذكر، وهذا يُعرف بالمقارنة بينه وبين المصادر الأخرى.

الثاني: كتاب «المؤتنفُ تكملةَ المؤتلف والمختلف» للخطيب البغداديّ، طُبع مؤخّرًا بتحقيق أبي عاصم الشواميّ، ونشرته المكتبة العمرية، ودار الذخائر، وقد وقعت في هذه الطبعة أخطاء كثيرة جدًّا في النصوص، تنوّعت بين سقطٍ في النصّ، وتحريف فيه، وزيادات عليه من غير بيان، ومخالفةٍ لضبط الخطيب بقلمه، وإثبات لوريقات ألحقها الخطيب في غير أماكنها الصحيحة التي أرادها، وفيما يلي بعض الأمثلة(١):

(١) نظرًا لاهتمام الباحث بكتاب الخطيب فقد قابل هذه الطبعة على كتاب الخطيب الذي خطّه بيده، فظهر له أنّها طبعة سقيمة جدًّا في إثبات نصوص الكتاب، فضلًا عمّا يحتاجه الكتاب من التعليقات العلميّة عند الحاجة.

وقع في هذه الطبعة[١]: (حدثنا الزُبَير بن بَكَّار، قال: حدثتني طَيْبَةُ)، والنصّ كما في المخطوط: (حدثنا الزُّبير بن بكَّار، حدَّثني إبراهيم بن حمزة، عن أبي بكار رُزَيْق بن يسارٍ –مولى أَمَة بنت عمر بن مصعب بن الزبير–، قال: حدَّثتني طيبة)، وهذه صورته في المخطوط:

ووقع فيها[٢]: (يقال له رستم)، وصواب النصّ: (يُقَالُ لَهُ: حُسَيْنُ بْنُ رُسْتُمَ)، وهذه صورته في المخطوط:

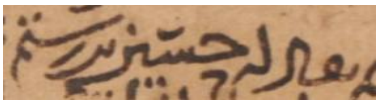

ووقع فيها[٣]: (الْمُجَذَّر بن زَبِاد) [كذا ضُبطت!]، والصواب: (الْمُجَذَّر بن ذِيَاد) بالذال المعجمة بدل الزاي، كذا قَيّده الخطيب بقلمه، وهذه صورته في المخطوط:

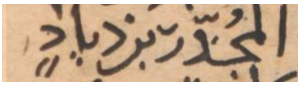

وكذا قيّده العسكريّ[٤]، وابنُ نقطة[٥]، وغيرهم.

والمقصود في هذا المقام التنبيه على أهميّة إعادة النظر في طبعات كتب المؤتلف

(١) الخطيب، "المؤتنف"، ١: ٣٥٧.

(٢) الخطيب، "المؤتنف"، ١: ٣٨٥.

(٣) الخطيب، "المؤتنف"، ١: ١٤٤.

(٤) العسكريّ، "تصحيفات المحدّثين"، ٢: ٦٩٧.

(٥) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ٢: ٦٥٦.

والمختلف، وإعادة طباعة ما تدعو الحاجة إلى إعادة طباعته، حتى تُضبط النصوص على الوجه الصحيح، وتقلّ الأخطاء، وهذا من المشاريع العلميّة التي يمكن أن تعمّم على الأقسام العلميّة المتخصّصة، وتساعد في توفير عدد كبير من المشاريع البحثيّة لطلاب الدراسات العليا.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلِّقة بالضبط بالشكل لما يُشكِل

في كتب المؤتلف والمختلف تشتدّ الحاجة إلى الضبط بالشَّكْل؛ وذلك لكثرة الأسماء والأنساب والألقاب الْمُشْكِلة، مع ما يُحتاج إليه من الضبط للتفريق بين أبواب المؤتلف والمختلف؛ ولذلك كانت كثرةُ الضبط بالشكل في هذه الكتب من الأمور المهمّة جدًّا.

والأصل أنَّ كلّ مُشكِل فحقّه أن يُشكَل، وهذا من قواعد التحقيق بعامّة، فضلًا عن هذه الكتب التي عِمَادها الضبطُ والتقييد، وقد قال ابنُ الصلاح[(١)]: (ثمّ إنَّ على كَتَبَة الحديث وطلبته صرفُ الهمّة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصّلونه بخطّ الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شَكْلًا ونَقْطًا يؤمَن معهما الالتباس، وكثيرًا ما يتهاون بذلك الواثقُ بذهنه وتَيَقُّظِهِ، وذلك وخيمُ العاقبة؛ فإنَّ الإنسان معرَّضٌ للنسيان، وأوَّلُ نَاسٍ أولُ الناسِ، وإعجامُ المكتوب يمنع من استعجامه، وشَكْلُهُ يمنع من إِشْكَالِه، ثمَّ لا ينبغي أن يتعنّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: إنّما يُشكَل ما يُشكِل. وقرأت بخطِّ صاحب كتاب «سمات الخطِّ ورقومه» عليّ بن إبراهيم البغداديّ فيه أنَّ أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس. وحكى غيره عن قوم أنّه ينبغي أن يُشكَل ما يُشكِل وما لا يُشكِل؛ وذلك لأنّ المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميّز ما يُشكِل ممّا لا يُشكِل، ولا صوابَ الإعراب من خطئه، والله أعلم).

(١) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، ص: ١٨٣.

وفيما قاله ابنُ الصلاح اختصار للمقال في هذه المسألة، والقولُ بالاقتصار على شَكْل الْمُشْكِل له وجه، لا سيّما في طرق الكتابة القديمة؛ فإنَّ كثرة الشَّكل كان في حدّ ذاته من أسباب الإشكال إذا لم يكن الخطّ واضحًا؛ لاحتمال الخلط في موضع الشَّكْل، والتداخل بين السطور.

والأفضل والأكمل في زماننا هو تمام الضبط بالشكل، لا سيّما مع سهولته ووضوحه، وفيه فوائد كثيرة جدًّا.

ومن المشكلات المتعلّقة بالضبط بالشكل في كتب المؤتلف والمختلف قلّةُ الضبط بالشكل، لذا يُعاني الباحث من عدم ضبط المشكِلات، وربّما يحتاج أن يقلّب صفحاتٍ لمعرفة الضبط الصحيح لاسم أو ترجمة، أو يقفُ عاجزًا عن قراءة النصّ بطريقة صحيحة حتى يراجع الكلام الذي بعده، وهذا من الثغرات في طبعة «الإكمال» بتحقيق العلّامة المعلميّ –على سبيل المثال–، فإذا قرأتَ فيه مثلًا ما صورته(١):

باب السبخى[١] و السنجى[٢] و السبحى[٣] و الشيحى[٤]

فلا يخلو القصور في الضبط بالشكل في هذا الباب من وقوع خطأ أو تردّد في قراءته، أمّا لو ضُبط بهذه الطريقة:

بَابُ السَّبَخِيِّ وَالسِّنْجِيِّ والسُّبَحِيِّ وَالشِّيحِي

فيسهل على الباحث معرفةُ التقييد قبل الدخول في تفاصيل الباب، مع ما قد يقع كثيرًا في الأبواب من قصور العبارة في الضبط والتقييد لمادّته، فلا يسعف النصُّ القارئَ في معرفة الضبط الصحيح، مثاله من «الإكمال» أيضًا ما صورته(٢):

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٤: ٤٧٢.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٤: ١٧٨.

باب الزفيان و الرقبان

أما الزفيان أوله زاى ثم فاء ثم ياء معجمة باثنتين من تحتها ، فهو ه الزفيان الشاعر ، و اسمه عطاء بن أسيد أحد بنى عوانة بن سعد بن زيد

فنلاحظ أنّ تقييد المصنّف لرسم (الزَّفَيَان) ليس وافيًا، فلو ضُبِط بالشكل على الوجه التامّ هكذا: (بَابُ الزَّفَيَانِ وَالرَّقَبَانِ...) أبعدَ عن الإشكال والقصور.

وقد يقع القصور في الضبط بالشَّكل في التراجم، وهو أيضًا ممّا يُشكِل، لا سيّما إذا طال الباب، فإذا استعرض الباحث التراجم من أثناء الباب لا يهتدي إلى ضبط الأسماء إلا بالرجوع إلى أوّله، كما قد تدعو الحاجة إلى تقييد رسم في أثناء الترجمة، فيقع القصور بإهمال تقييده وضبطه.

ويُنبَّه هنا إلى أنَّ بعض المحقِّقين قد يَحِيد عن ضبط المشكِل ويضبط ما لا يُشكِل في الكلمة، وهذا قليل الفائدة، كمن يضبط: (بن حجرٍ) بوضع كسرتين على الراء، فهذا فيه حَيْدٌ عن الضبط لما هو أهمُّ من آخر الكلمة، فقد يكون الضبط الصحيح (بن حَجَرٍ)، أو (بن حُجْرٍ)، أو (بن حَجْرٍ)، أو (بن حِجْرٍ)، وهذا الحَيْد مع ما فيه من القصور فهو أهون من صنيع من يضبط الكلمة خبطَ عشواء من غير تحرٍّ.

ومن المشكلات المتعلّقة بالضبط بالشكل أيضًا: وقوع الخطأ من المحقّقين في الضبط بالشكل، وهذا يوقع في إشكالات، وقد يُظنّ أنَّ المحقّق نقله من الأصول التي اعتمدها، ثم يُنسب هذا الضبط إلى مؤلّف الكتاب، والذي تحتاجه كتب الفنّ المبالغةُ في الدقّة والتحرّي في الضبط بالشكل، وكثرةُ المراجعة للكتاب قبل طباعته، فهي مفزَع للباحثين في الضبط، فإذا ضُبط النصّ على الخطأ كان الحال كما قال القائل:

مَن غَصّ دَاوَى بِشُربِ الماء غُصَّتَهُ فكيف يفعل من قد غَصَّ بالماء؟

وأمّا الأخطاء الظاهرة التي يدركها القارئ من السياق فهي أهون، مثل ما وقع

في «تكملة الإكمال»(١):

وأما بَذَل : بفتح الباء وسكون الذال المعجمة فهي

كذا صورته في الطبعة، ووضعُ الفتحة على الذال خطأ ظاهر.

وممّا يساعد في صحّة الضبط وتجويده الربطُ بين مواضع الترجمة الواحدة في الأبواب، فقد تذكر الترجمة في أكثر من باب، فإذا أحال المحقّق إلى الأبواب التي يمكن أن تكون الترجمة قد ذكرت فيها كان ذلك ممّا يعين على تجويد الضبط والتقييد، وعدم الوقوع في الخطأ، مثلًا: ترجمة بُرَكَة الأردبيّ ذُكر في رسم (الأُرْدُبِيّ)(٢)، وقد يتبادر إلى الذهن في اسمه ما هو شائع في رسم (بَرَكة)، وهو فتح الباء والراء، بينما هو بضمّ الباء، وسكون الراء، وقد ذُكر في رسم (بُرْكَة)(٣)، ومثال آخر: ترجمة أبي الحسين محمّد بن تُرْك بن محمّد بن بُرْكَة العطّار، مذكور في رسم (تُرْك)(٤)، وقد قُيد أبوه في رسم (بُرْكَة)(٥) بضمّ الباء، فمن لم يرجع للرسم الثاني قد يُجْري في تقييدها فتح الباء والراء لشيوعه، وهو الذي وقع لمحقّق «ذيل تكملة الإكمال» لابن العماديّة، وقد دَرَج المصنّفون في المؤتلف والمختلف على الإحالة للترجمة بين الأبواب في كثير من الأحيان، وهذا ممّا يعين على صحّة الضبط وتمامه.

---

(١) ابن نقطة، "تكملة الإكمال"، ١: ٣٥٤.

(٢) ابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ١٣٨؛ وابن حجر، "تبصير المنتبه"، ١: ٧٧.

(٣) الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٢٠٢؛ والأزديّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ١١١؛ وابن ماكولا، "الإكمال"، ١: ٢٣٤؛ والذهبي، "المشتبه"، ص: ٦٨.

(٤) منصور بن سَليم ابن العمادية الإسكندراني، "ذيل تكملة الإكمال"، تحقيق: عبدالقيوم بن عبد رب النبي، (ط ١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ)، ١: ١٤٠؛ وابن حجر، "تبصير المنتبه"، ١: ٧٨.

(٥) ابن ناصر الدين، "توضيح المشتبه"، ١: ٤٦٨.

المطلب الثالث: المشكلات المتعلِّقة بالطباعة والإخراج الفني

تفاوتت كتب المؤتلف والمختلف المطبوعة -كغيرها- في مستوى طباعتها، وقِلّةِ التصحيف فيها، وجودة إخراجها، وهناك مشكلات متعلّقة بالطباعة والإخراج الفنّي قد توقع الباحثين في أخطاء بيّنة، ومن هذه المشكلات:

١. ضعف حبر الطباعة، وهذا يسبب اختفاء بعض الحروف، أو النقاط، فيغير الكلمة، وهذه مشكلة متكرّرة في طبعة كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، ومن أمثلة ذلك: وقع فيه ما صورته(١):

و حمل بن بشر بن ابى حدرد الأسلمى، سمع عمه عن ابى حدرد،

وهو حمل بن بشير، بالياء(٢)، ولم تظهر النقطتان، ولذلك تقرأ على الخطأ: بشر.

٢. التصحيفات والأخطاء الطباعية، وهي مشكلة متكرّرة تؤثر في صحّة النصوص، ومن أمثلته:

وقع في «تصحيفات المحدّثين» ما صورته(٣):

* فأَما خَلِيفَةُ بنُ مخبط(٣) البَرِّيُّ من ساداتِهم ، وله أَخبارٌ ، فبعد الخاءِ ياءٌ تحتها نقطةٌ .

والصواب: (فبعد الخاء باء تحتها نقطة).

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ١٢٣.

(٢) ينظر: العسكري، "تصحيفات المحدّثين"، ٣: ٩٥٤؛ الدارقطنيّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٣٩٦؛ الأزديّ، "المؤتلف والمختلف"، ١: ٢٦٧؛ الذهبي، "المشتبه"، ص: ١٧٥.

(٣) العسكريّ، "تصحيفات المحدّثين"، ٣: ١١٦٥.

ووقع في «المؤتلف والمختلف» للدارقطنيّ ما صورته(١):

باب بُرَيْر، وَبَرْبَرْ، وبُرْثُن، وَبَرِير، وثِرِير، وَبَرِيرة، وبَرْبَري، وَبُرَيْن.

وقد وقع تصحيف في آخر الباب، والصواب: (وَبُزَيْن)، فوقع خطأ طباعي بتبديل الزاي راء، وقد جاء على الصواب في أثناء الباب.

ووقع فيه أيضًا(٢): (.... محمّد بن زياد الضبّيّ)، والصواب: (ذياد) بالذال المعجمة، وهو محمد بن عمران بن ذِيَاد الضبّيّ.

ووقع في «الإكمال» ما صورته(٣):

باب خَشَيش و جَشَيش و حُشَيش و حَشِيش

وقد وقع تصحيف في أول الباب، فالصواب في الرسم الأول: (خُشَيْش)، آخره شين معجمة، وكذا جاء في أثناء الباب.

٣. عدم جودة التمييز بين الأبواب في بعض الطبعات، وهذا ظاهر في طبعة «تبصير المنتبه» تبعًا لأصله «المشتبه»، والحاجة تدعو إلى إبراز الباب بطريقة ظاهرة، ومن الممكن أن يُثبت الرسم الذي حوله الكلام في الهامش؛ فيسهل على الباحث الوصول إلى الرسم الذي يريد.

٤. عدم جودة التمييز بين التراجم وترتيب فقرات النصّ في بعض الطبعات، وقد يوقع هذا في ظنّ الترجمتين ترجمة واحدة، وقد يقع الفصل بين عناصر الترجمة الواحدة فيتوهم الباحث أنّهما ترجمتان.

(١) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ١: ١٨٥.

(٢) الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، ١: ١٧٤.

(٣) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٣: ١٥٠.

مثلًا: وقع في كتاب «الإكمال» لابن ماكولا ما صورته(١):

عن النبي صلى الله عليه و سلم، روى عنه عبد الرحمن بن عابس ٭ و السائب بن خباب مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، كان خبـاب جاهليا[١] ٭ و السائب ابو مسلم صاحب المقصورة، و يختلف فى صحبته، و له حديث عن النبي صلى الله عليه و سلم، روى عنه صالح بن خيوان[٢] ٭ و عبد الله بن خباب بن الأرت، ١٠

والسائب أبو مسلم هو نفسه السائب بن خباب، فليست هي بترجمة جديدة، وقد أعاد ابن ماكولا الاسم لقوله في الجملة التي قبله: (كان خبّاب جاهليًّا)، فلما رجع الكلام إلى السائب أعاد الاسم، وبهذا يعلم أن وضع العلامة التي تفصل بين التراجم على أنها ترجمة جديدة خطأ في إخراج النصّ؛ فإذا اعتمد الباحث على مثله وقع في القصور.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد المؤيّد بالآيات، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

ففي ختام هذا البحث أذكر أهمّ النتائج التي توصلت إليها، والتي تبرز المشكلات المتعلّقة بالبحث في كتب المؤتلف والمختلف:

١. شتات مادّة المؤتلف والمختلف في مصنّفاته، وعدم وجود كتاب جامع فيه، ممّا يضطر الباحث في أغلب الأحيان إلى الرجوع إلى أكثر من كتاب حتى يصل لمطلوبه.

٢. عدم وجود ضابط في ترتيب أبواب وتراجم المؤتلف والمختلف.

٣. كثرة التكرار في أبواب وتراجم أبواب المؤتلف والمختلف في كثير من المصنّفات، ممّا كان سببًا في التفريق بين ما حقّه الجمع، وزاد من شتات مادّة المؤتلف

(١) ابن ماكولا، "الإكمال"، ٢: ١٤٩.

والمختلف.

٤. قصور العبارة في ضبط أبواب المؤتلف والمختلف بالحروف في غالب مصنّفات الفنّ.

٥. كثرة الاختلاف في تقييد أبواب وتراجم المؤتلف والمختلف، وقد يكون خلافًا سائغًا يصحّ معه جميع الأوجه، وقد يلزم ترجيح أحد الوجوه على غيرها.

٦. كثرة الأوهام التي وقعت في كتب المؤتلف والمختلف؛ تبعًا لكثرة مادّة الفنّ، ودقّته، وقد صُنّفت خمسة مصنّفات خاصّة بالأوهام التي وقعت في بعض المصنّفات.

٧. تفاوت طبعات كتب المؤتلف والمختلف في سلامة النصوص وجودة التعليقات، ومنها ما هو في غاية الصحّة والإتقان، ومنها ما تكثر فيه التصحيفات والتحريفات في النصوص.

٨. تفاوت طبعات كتب المؤتلف والمختلف في كثرة الضبط بالحركات وقلّتِهِ، وكذا في وجود الأخطاء في الضبط بالشكل، والأخطاءِ الطباعيّة عمومًا.

٩. تفاوت طبعات كتب المؤتلف والمختلف في جودة الإخراج الفنّي الذي يسهّل على الباحث الوصول إلى ما يريد بطريقة ميسّرة، ويُبعد عن الإشكال.

وأما التوصيات المستفادة من هذا البحث فهي كالتالي:

١. النظر في كتب المؤتلف والمختلف المطبوعة، وإعادة تحقيق ما يحتاج لذلك، وفق منهج التحقيق العلميّ، وإخراجها بطريقة تسهّل الوصول لمراد الناظر فيها.

٢. طباعة كتب الفنّ التي ما زالت مخطوطة.

٣. تصنيف موسوعة شاملة للمؤتلف والمختلف تجمع مادّة الفنّ من جميع مصنّفاته المطبوعة والمخطوطة في سياق واحد، والاستفادة من الوسائل الحديثة في تسهيل جمع هذه الموسوعة، وأهم ملامح هذه الموسوعة:

أ. جمع الأبواب المتشابهة في موضع واحد، مع عدم تكرار الرسم الواحد في أكثر من موضع.

ب. المقارنة التامّة بين أقوال المصنّفين في المؤتلف والمختلف في تقييد الأبواب،

والترجيح بينها عند الخلاف.

ت. استغراق جميع التراجم في الرسم الواحد من جميع المصادر في موضع واحد، مع استحسان ترتيبها على حسب حروف المعجم.

ث. التنبيه على أوهام المصنّفين بإيجاز واختصار حسب الحاجة.

ج. العزو إلى مصنّفات الفنّ عند كلّ باب أو ترجمة.

ح. الضبط بالشكل لجميع النصوص، أو على الأقلّ الاقتصار على ضبط الْمُشْكِل، والأوّل هو الأكثر فائدة في زماننا.

خ. المبالغة في الدقّة والإتقان في إثبات النصوص، وفي العزو، والتقييد، والضبط بالشكل.

٤. إعداد تطبيق إلكتروني تُنشر فيه الموسوعة بطريقة عصريّة، يسهل على الباحثين الرجوع إليها، ويكون التطبيق متضمنًا الإحالة إلى أصول كتب الفنّ.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وهو الموفق والهادي، وصلى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، "اللباب في تهذيب الأنساب". (بيروت: دار صادر، ١٩٨٠م).

ابن بشكوال، خلف بن عبدالملك، "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس". تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥م).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلانيّ، "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه". تحقيق محمد عليّ النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، (بيروت: المكتبة العلمية).

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م).

ابن العماديّة، منصور بن سَليم الإسكندراني، "ذيل تكملة الإكمال"، تحقيق: عبدالقيوم بن عبد رب النبي، (ط ١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).

ابن ماكولا، عليّ بن هبة الله بن جعفر البغداديّ الأمير، "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلميّ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

ابن ماكولا، عليّ بن هبة الله بن جعفر البغداديّ الأمير، "تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام". تحقيق سيد كسروي حسن، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ).

ابن ناصر الدين، محمّد بن عبدالله بن محمّد القيسيّ الدّمشقيّ، "الإعلام بما وقع في مشتبه الذّهبيّ من الأوهام". تحقيق عبد ربّ النبيّ محمّد، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٧هـ).

ابن ناصر الدين، محمد بن عبدالله بن محمّد بن أحمد الدمشقي الشافعي، "توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم". تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م).

ابن نقطة، محمد بن عبد الغنيّ البغداديّ، "تكملة الإكمال". تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، (ط ١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ).

الأزديّ، عبدالغني بن سعيد، "المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم". تحقيق مثنى محمد حميد الشمري، وقيس عبد إسماعيل التميميّ، أشرف عليه وراجعه: الدكتور بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م).

الأزديّ، عبدالغني بن محمد، "مشتبه النسبة"، عناية محمد محيي الدين الجعفري، (إله آباد– الهند: أنوار الأحمدي، ١٣٦٧هـ).

الحمويّ، ياقوت بن عبدالله، "معجم البلدان". (بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م).

الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغداديّ، "المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف"، تحقيق أبي عاصم الشوامي، (ط ١، القاهرة: المكتبة العمرية، ودار الذخائر، ٢٠٢٠م).

الدارقطنيّ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، "المؤتلف والمختلف". تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م).

الذهبيّ، محمد بن أحمد بن عثمان، "المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم". تحقيق علي محمد البجاوي، (ط ٢، دلهي: الدار العلمية، ١٩٨٧م).

الذهبيّ، محمد بن أحمد بن عثمان، "الموقظة في علم مصطلح الحديث". عناية عبدالفتاح أبو غدة، (ط ٢، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ).

الذهبيّ، محمد بن أحمد بن عثمان، "تذكرة الحفاظ". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الذهبيّ، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط،

(ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م).

الزِّرِكْليّ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، "الأعلام". (ط ١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).

السخاويّ، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، تحقيق عليّ حسين علي، (ط ١، مصر: مكتبة السنة، ٢٠٠٣م).

السَّلَاميّ، محمد بن ناصر بن محمد بن علي، "التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي"، تحقيق حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، (ط ١، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).

السمعانيّ، عبدالكريم بن محمد بن منصور، "الأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلّميّ اليماني، (ط ١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٧م).

السيوطيّ، عبدالرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط ٢، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ).

العسكريّ، الحسن بن عبد الله بن سعيد، "تصحيفات المحدّثين". تحقيق محمود أحمد ميرة، (ط ١، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٨٢م).

علي بن محمد العمران، "المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني". (ط ١، مكة المكرمة: عالم الفوائد، ١٤٣٤هـ).

bibliography

Ibn al-Athir, Ali ibn Abi al-Karam Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim ibn Abd al-Wahid al-Shaybani al-Jazari, "Al-Lubab fi Tahdhib al-Ansab". (Beirut: Dar Sader, 1980 AD).

Ibn Bashkuwal, Khalaf ibn Abd al-Malik, "Al-Silah fi Tarikh A'immah al-Andalus". Edited by Sayyid Izzat al-Attar al-Husayni, 2nd edition, (Cairo: Maktabat al-Khanji, 1955 AD).

Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad al-Asqalani, "Tabsir al-Muntabih bi-Tahrir al-Mushtabih". Edited by Muhammad Ali al-Najjar, revised by Ali Muhammad al-Bajawi, (Beirut: Al-Maktabah al-Ilmiyyah).

Ibn al-Salah, Uthman ibn Abd al-Rahman, "Ulum al-Hadith". Edited by Nur al-Din Itr, (Beirut: Dar al-Fikr al-Muasir, 1986 AD).

Ibn al-Imadi, Mansur ibn Salim al-Iskandarani, "Dhail Takmilat al-Ikmal". Edited by Abd al-Qayyum ibn Abd Rabb al-Nabi, 1st edition, (Makkah: Umm al-Qura University, 1419 AH).

Ibn Makula, Ali ibn Hibat Allah ibn Ja'far al-Baghdadi al-Amir, "Al-Ikmal fi Raf' al-Irtibak 'an al-Mu'talif wal-Mukhtalif min al-Asma' wal-Kuna wal-Ansab". Edited by Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu'allimi, (Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi).

Ibn Makula, Ali ibn Hibat Allah ibn Ja'far al-Baghdadi al-Amir, "Tahdhib Mustamir al-Awham 'ala Dhawi al-Ma'rifah wa-Uli al-Afham". Edited by Sayyid Kasrawi Hasan, 1st edition, (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1410 AH).

Ibn Nasir al-Din, Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad al-Qaysi al-Dimashqi, "Al-I'lam bima Waqa'a fi Mushtabah al-Dhahabi min al-Awham". Edited by Abd Rabb al-Nabi Muhammad, (Medina: Maktabat al-Ulum wal-Hikam, 1407 AH).

Ibn Nasir al-Din, Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Ahmad al-Dimashqi al-Shafi'i, "Tawdhih al-Mushtabah fi Dabt Asma' al-Ruwat wa-Ansabihim wa-Alqabihim wa-Kunaahum". Edited by Muhammad Na'im al-Arqususi, 1st edition, (Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 1993 AD).

Ibn Nuqtah, Muhammad ibn Abd al-Ghani al-Baghdadi, "Takmilat al-Ikmal". Edited by Dr. Abd al-Qayyum Abd Rabb al-Nabi, 1st edition, (Makkah: Umm al-Qura University, 1410 AH).

Al-Azdi, Abd al-Ghani ibn Sa'id, "Al-Mu'talif wal-Mukhtalif fi Asma' Naqalat al-Hadith wa-Asma' Aba'ihim wa-Ajdadihim". Edited by Mathna Muhammad Hamid al-Shammari and Qays Abd Ismail al-Tamimi, supervised and reviewed by Dr. Bashar Awwad Maruf, 1st edition, (Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 2007 AD).

Al-Azdi, Abd al-Ghani ibn Muhammad, "Mushtabih al-Nisbah". Supervised by Muhammad Muhyiddin al-Ja'fari, (Allahabad, India: Anwar

al-Ahmadi, 1367 AH).

Al-Hamawi, Yaqut ibn Abdullah, “Mu’jam al-Buldan”. (Beirut: Dar Sader, 1977 AD).

Al-Khatib, Ahmad ibn Ali ibn Thabit al-Baghdadi, “Al-Mu’tanaf Takmilat al-Mu’talif wal-Mukhtalif”. Edited by Abu Asim al-Shu’ami, 1st edition, (Cairo: Al-Maktabah al-Umariyyah, Dar al-Dhakha’ir, 2020 AD).

Al-Daraqutni, Ali ibn Umar ibn Ahmad ibn Mahdi, “Al-Mu’talif wal-Mukhtalif”. Edited by Muwafaq ibn Abd Allah ibn Abd al-Qadir, 1st edition, (Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1986 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman, “Al-Mushtabah fi al-Rijal Asma’ihim wa-Ansabihim”. Edited by Ali Muhammad al-Bajawi, ٢nd edition, (Delhi: Al-Dar al-Ilmiyyah, 1987 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman, “Al-Muqizah fi ’Ilm Mustalah al-Hadith”. Supervised by Abd al-Fattah Abu Ghuddah, ٢nd edition, (Aleppo: Maktabat al-Matbu’at al-Islamiyyah, 1412 AH).

Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman, “Tadhkirat al-Huffaz”. 1st edition, (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1998 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman, “Siyar A’lam al-Nubala’”. Edited by Shu’ayb al-Arna’ut, 11th edition, (Beirut: Mu’assasat al-Risalah, 2001 AD).

Al-Zarkali, Khayr al-Din ibn Mahmoud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris al-Dimashqi, “Al-A’lam”. ١٥th edition, (Dar al-Ilm lil-Malayin, 2002 AD).

Al-Sakhawi, Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad, “Fath al-Mughith bi-Sharh Alfiyyat al-Hadith”. Edited by Ali Hussein Ali, 1st edition, (Egypt: Maktabat al-Sunnah, 2003 AD).

Al-Salami, Muhammad ibn Nasir ibn Muhammad ibn Ali, “Al-Tanbih ‘ala al-Alfaz allati Waqa’a fi Naqliha wa-Dabtiha Tas’hif wa-Khata’ fi Tafsirha wa-Ma’aniha wa-Tahrif fi Kitab al-Gharibayn ‘an Abi Ubayd Ahmad ibn Muhammad al-Mu’addib al-Harawi”. Edited by Hussein ibn Abd al-Aziz ibn Umar Banajah, 1st edition, (Riyadh: Kunuz Ishbiliya, 2008 AD).

Al-Sam’ani, Abd al-Karim ibn Muhammad ibn Mansur, “Al-Ansab”. Edited by Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu’allimi al-Yamani, 1st edition, (Hyderabad: Majlis Da’irat al-Ma’arif al-Uthmaniyyah, 1977 AD).

Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, “Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi”. Edited by Abi Qutaybah Nazr Muhammad al-Faryabi, 2nd edition, (Riyadh: Maktabat al-Kawthar, 1415 AH).

Al-Askari, al-Hasan ibn Abd Allah ibn Sa’id, “Tashifat al-Muhaddithin”. Edited by Mahmoud Ahmad Mirah, 1st edition, (Cairo: Al-Matba’ah al-Arabiyyah al-Hadithah, 1982 AD).

Ali ibn Muhammad al-Imran, “Al-Madkhal ila Athar al-Shaykh al-Allamah Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu’allimi al-Yamani”. 1st edition, (Makkah: Alam al-Fawa’id, 1434 AH).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**The Selections of Al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar Al-Asqalani Regarding the Elucidation of the Qirā'āt Through his book: «Fath Al-Bari bi Sharh Sahih Al-Bukhari» - Collection and study -** Dr. Abdul Azeez bin Al-Husayn Muhammad Al-Ameen Al-Shinqeeti	**11**
2-	**The letter (Kha) in the Disagreement of the Reciters** Dr. Khalil bin Ahmed bin Ahmed Al-Mirdahi	**63**
3-	**Intonation in reading the Holy Quran by raising and lowering the voice (The first six centuries of migration as a model)** Dr. Mohamed Ait Amran	**123**
4-	**Cause and effect according to commentators - A theoretical and applied study -** Dr. Mashael bint Saad Alhoqbani	**179**
5-	**The Necessity of the Benefit of the News in the Book Alttahryr Walttanwyr - A Theoretical and Applied Study -** Dr. Khadija Essam Rehan - Dr. Zainab Essam Rehan	**235**
6-	**The Application of the Objectives of Quranic Verses in the Exegesis of ibn Atiyyah al-Andalusi in his Tafsir (Al-Muharrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz)** Mustafa Akram Makki Qasim	**289**
7-	**The Term "He is Hardly Known" of Al-Imam Al-Dhahabi (d. 748 AH) -An Applied Inductive Study-** Dr. Farhan bin Khalaf bin Farhan Al-Enazi	**351**
8-	**Challenges of Research in the Books of Al-Mu'talif wa Al-Mukhtalif and Proposed Solutions** Dr. Omer Ahmed Mohammed Al-Zain	**413**

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12-The author should send the following attachments on the portal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Abdullah bin Eid Al-Jarboui
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Professor of Private Law at the Islamic University

Dr. Ali bin Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Naif bin Jabr Al-Sulami
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Faisal bin Jameel Ghazzawi
Imam and Khateeb of Masjid Al-Haraam, and former Professor in the Department of Qiraa'aat at Umm Al-Qura University (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

His Excellency Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

Prof. Ismail Lutfi Japakiya
President of Fatani University, Thailand

Prof. Abdul Hadi bin Abdullah Hamito
Professor of Qiraa'aat at Mohammed VI Institute for Quranic Recitations, in Morocco

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University, Iraq (formerly)

Prof. Najm Abdul Rahman Khala
Former Professor of Noble Hadith and Its Sciences at the International Islamic University Malaysia (formerly)

Correspondence :

Papers sent should be addressed to the Chief Editor through the journal's portal:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

the journal’s website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

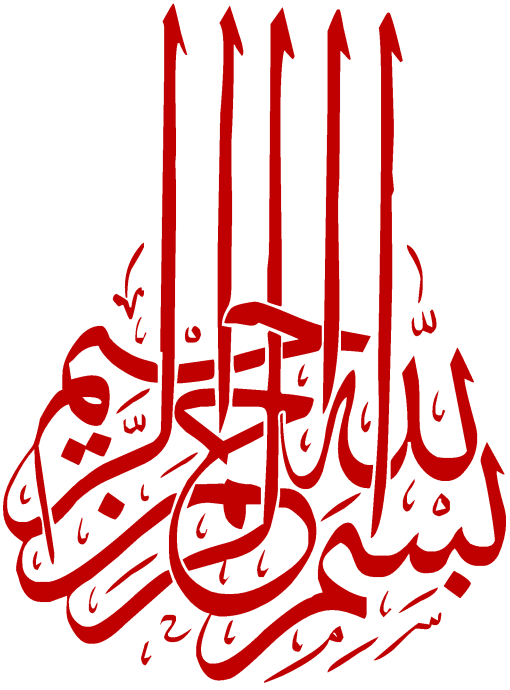
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

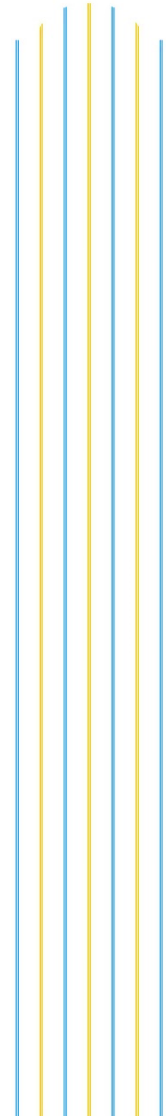

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (215) - Volume (1) - Year (59) - December 2025

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (215) - Volume (1) - Year (59) - December 2025